itfc

المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

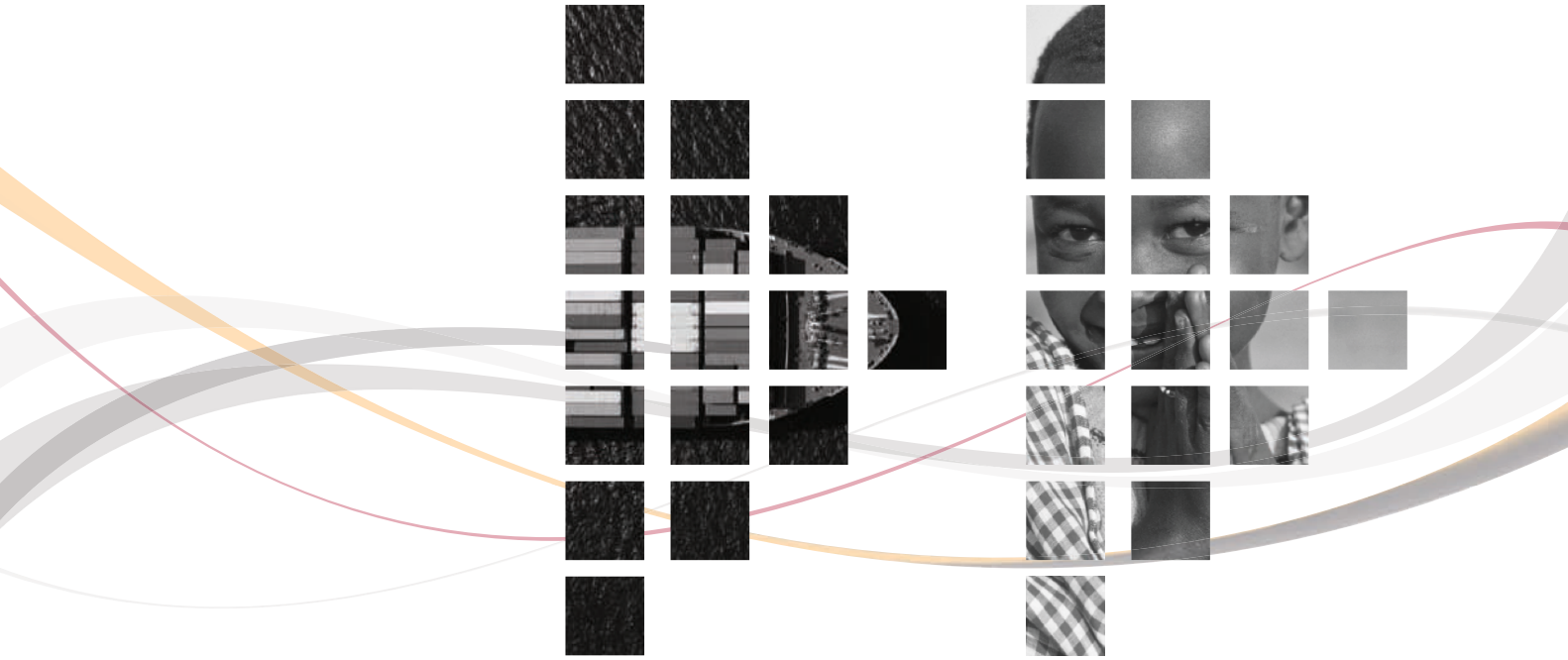

التقرير السنوي 1433هـ (2012م)

الانتقال إلى المرحلة التالية

عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل

ص.ب: 55335 جدة: 21534
المملكة العربية السعودية

هـاتف: 8320 646 2 966+
فاكس: 1064 637 2 966+

info@itfc-idb.org
www.itfc-idb.org

عضو مجموعة
البنك الإسلامي للتنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

2 تعزيز تنمية التجارة في الدول الأعضاء

نظرة عامة على أداء المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 25

التمويل التجاري: توفير حلول مخصصة 27

توظيف حلول مبتكرة للتجارة من أجل إحداث فاعلية أكبر 29

دعم القطاعات الاستراتيجية للدول الأعضاء 30

السعي نحو محفظة استثمارات متنوعة 30

توسيع فرص الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والدول الأعضاء الأقل نموًا (LDMCs) 31

3 تعزيز الشراكات من أجل تنمية التجارة

أسلوب جديد لتنمية التجارة – إعادة هيكلة برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة(TCPP) 37

تعزيز الشراكة الخارجية لإعداد برامج إقليمية 38

دعم السلع الاستراتيجية 40

جدول المحتويات

1 قصة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، إنجازات خمس سنوات والانتقال إلى المرحلة التالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة للجمعية العامة	3
رسالة الرئيس التنفيذي	4
مجلس إدارة المؤسسة	5
فريق إدارة المؤسسة	6
الهيكل التنظيمي	7
الحوكمة و إدارة المخاطر	9
الركائز الاستراتيجية ومجالات العمل الأساسية	13
إنجازات المؤسسة في خمس سنوات	15
البيئة الاقتصادية والتجارية	19

6

الملاحق

ملحق رقم 1
بيانات مساهمي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 75

ملحق رقم 2
عمليات تمويل التجارة المعتمدة والأثر التنموي للمؤسسة في العام 1433 هـ 77

ملحق رقم 3
عمليات التمويل المعتمدة لصالح الدول الأقل نموا (LDMCs) في عام 1433هـ 79

ملحق رقم 4
مجالات برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة (TCPP) المعدلة 80

ملحق رقم 5
أجندة التغيير الخاصة ببرنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة (TCPP) 81

ملحق رقم 6
اختصارات هامة 82

ملحق رقم 7
بنية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 83

4

زيادة تعبئة الموارد وتعزيز التكافل

الاعتماد على تعبئة الموارد من أجل دعم احتياجات التمويل 43

العمل مع الشركاء بفاعلية لإدارة السيولة 44

العمل مع الشركاء في إصدار خطابات الاعتمادات المستندية (L/Cs) 44

تعزيز التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 44

لجنة المجموعة لحل الموضوعات المتعلقة بالتجارة (GTRC) 46

5

تقرير مراجعي الحسابات

52

قصة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، إنجازات خمس سنوات

والانتقال إلى المرحلة التالية

رسالة الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

إنه لشرف عظيم لي أن أفيدكم أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) قد نجحت في التغلب على التحديات التي واجهتها نتيجة الأزمة المالية العالمية و أزمة منطقة اليورو، و أضافت عاماً آخر من الانجازات القياسية و نمواً مشرفاً في مجال عملها لتمويل و تنمية التجارة.

في خلال العام المنصرم حققت المؤسسة نمواً باهراً في عملياتها التجارية المعتمدة التي بلغت ما قيمته 4,5 مليار دولار، وهو رقم قياسي يزيد بنحو 47 بالمائة عن العام السابق. كما زاد معدل السحب من العمليات التجارية المعتمدة إلى 4 مليار دولار، وهو رقم قياسي آخر يعكس زيادة قدرها 42 بالمائة عن الفترة نفسها من العام الماضي. و قد تمكنت المؤسسة من تعبئة أموال من الأسواق المالية الدولية من أجل تمويل تجارة الدول الأعضاء حيث بلغت 3,1 مليار دولار و هو ما يعني زيادة قدرها 72 بالمائة عما عبئته المؤسسة العام السابق.

كما تم إعادة هيكلة برنامج التعاون التجاري و تنمية التجارة (TCPP) بناءاً على توصيات الدراسة التي تم انجازها عامي 1432-1433هـ ليصبح معد و مصمم لبرامج ومبادرات تنمية التجارة بدلاً من منفذ لأنشطة التجارة. وانطلاقا من هذا التوجه عملت المؤسسة، نيابةً عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ،بالإعداد لتصميم "مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وذلك بدعم فني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبالتنسيق والتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومركز التجارة الدولية(ITC) ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، وجامعة الدول العربية والبعثات الدائمة للدول العربية المعتمدة في جنيف، والمنظمات الإقليمية العربية فضلاً عن أصحاب الشأن من داخل المنطقة العربية وخارجها. و قد تمكنا من تعبئة الجزء الأكبر من الأموال اللازمة لهذه المبادرة و جاري العمل إلى البدء في تنفيذها في القريب العاجل.

وقد أتمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عامها الخامس بنجاح ، حيث تخطط إلى مرحلة جديدة من النمو لأعمالها. هذا وقد حققت المؤسسة خلال الخمس سنوات الماضية 1429 - 1433 هـ الكثير من الإنجازات في مجال البناء المؤسسي، علاوة على أنها استطاعت أن تنمي محفظة قوية من تمويل التجارة. كما بذلت المؤسسة مجهودات متواصلة من أجل تطوير منتجات تمويلية جديدة لمصلحة عملائها، مثل: التمويل التجاري الميهكل، وتمويل الصادرات و إصدار خطابات الاعتماد التي سهلت بشكل كبير في تنفيذ العمليات التجارية المعتمدة و السحب منها.

ختاما، أنتهز هذه الفرصة من أجل التعبير عن خالص تقديري للجهود المخلصة للعاملين في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة؛ لتفانيهم والتزامهم و مجهوداتهم المستمرة، وهي الصفات التي لم يكن من الممكن بدونها أن نصل إلى الأداء الذي تحقق في عام 1433هـ. و كلي ثقة أننا نستطيع تحقيق المزيد من الإنجازات في الأعوام التالية، وذلك بفضل الروح المتجددة والعزم اللذين يتمتع بهما فريق عمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

مع أطيب التمنيات،

د. وليد الوهيب – الرئيس التنفيذي

كلمة رئيس مجلس الإدارة للجمعية العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس

الجمعية العامة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً لأحكام المادة 26(1) من اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، يشرفني أن أرفع إلى الجمعية العامة الموقرة، نيابة عن مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، التقرير السنوي للمؤسسة لعام 1433هـ (2012م) و الذي يلقي الضوء على أنشطة وإنجازات المؤسسة بالإضافة إلى القوائم المالية المدققة لهذا العام، الذي انتهى في 1433/12/29هـ (2012/11/14م).

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير و الاحترام،

و الله الموفق،

د. أحمد محمد علي – رئيس مجلس الإدارة

فريق إدارة المؤسسة

مجلس إدارة المؤسسة

معالي الدكتور أحمد محمد علي

سعادة الأستاذ عادل بن علي

سعادة الأستاذ بدر أبو عزيزة

سعادة الأستاذ فهد بن عبد الله النويصر

سعادة الأستاذ فيصل عبد العزيز

معالي الدكتور حمد بن سليمان البازعي

سعادة الأستاذ إبراهيم كناكشي

سعادة الأستاذ سامي بن عبد العزيز اليوسف

سعادة الأستاذ سعيد عبدالله عبد السميع يونس

سعادة الأستاذ سيكو با

معالي الدكتور وان عبد العزيز وان عبد الله

تقوم المؤسسة (ITFC)– كمؤسسة لها دور قيادي في تمويل التجارة المتوافق مع الشريعة الإسلامية – بنشر خبراتها وتمويلاتها على الشركات والحكومات في الدول الأعضاء.. وينصب التركيز الأساسي للمؤسسة على تشجيع التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبوصفها عضواً في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فإن المؤسسة لها قدرة فريدة على الوصول للحكومات في الدول الأعضاء بها، وهي بذلك تعمل لتسهيل وتعبئة الموارد العامة والخاصة من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بدعم التنمية الاقتصادية من خلال التجارة. كما تساعد المؤسسة الأعمال في الدول الأعضاء للوصول بشكل أفضل للتمويلات التجارية وتوفر لها الأدوات المناسبة لتنمية السلع الإستراتيجية المرتبطة بالتجارة لتقوى بذلك على المنافسة في السوق العالمية بنجاح.

الجمعية العمومية

الجمعية العمومية هي أعلى مستوى إداري في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، حيث خُولت لها جميع سلطات المؤسسة. وتتكون الجمعية من أعضاء يمثلون الدول الأعضاء، ومؤسسات مالية أخرى. وتُعد االجمعية العمومية مسئولة عن وضع القواعد واللوائح التي تنظم كافة أعمال المؤسسة.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من عشرة أعضاء ويرأسه رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويُعد المجلس مسئولاً بشكل أساسي عن الإدارة العامة للمؤسسة بما في ذلك تبني السياسات، والموافقة على الخطط التشغيلية والاستراتيجية والموازنات، فضلاً عن العمليات الخاصة بالمؤسسة وفق حدود السلطات المخولة للمجلس من الجمعية العمومية.

لجنة التدقيق والمراجعة

يقع على عاتق لجنة التدقيق الإشراف على الجوانب المالية والرقابة الداخلية للمؤسسة، والوقوف على مدى اتساقها مع رؤية المؤسسة، كما تقدم اللجنة تقارير عن النتائج التي توصلت إليها إلى مجلس الإدارة.

الهيكل التنظيمي

افتتاح المقر الرئيسي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في حضور سعادة الدكتور/ أحمد محمد علي، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وسعادة الدكتور/ أحمد تكتك، نائب الرئيس (خدمات المؤسسة)، وسعادة الدكتور وليد الوهيب، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتنمية التجارة

نبذة عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC هي كيان مستقل داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية IDB، أنشىء من أجل دفع عجلة التجارة للأمام؛ لتحسين الوضع الاقتصادي ومعيشة الناس في العالم الإسلامي. وقد دعمت المؤسسة جميع أعمال تمويل التجارة التي كانت تقدم من خلال نوافذ متعددة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وبدأت العمليات في محرم 1429 (يناير 2008 م). وقد زاد دمج أنشطة تمويل التجارة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحت مظلة واحدة، من كفاءة تقديم الخدمة، من خلال الاستجابة السريعة لاحتياجات العميل في بيئة الأعمال التي يتطلبها السوق.

.

- المستوى الإشرافي

ويتكون من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة و التدقيق ، حيث يمثلان لجنة المجلس لإدارة المخاطر.

- المستوى الإداري:

لجنة إدارة مخاطر المجموعة، واللجنة الإدارية، ولجنة الائتمان، واللجنة الفنية، ولجنة الأصول والديون(ALCO)، ولجنة تقييم المحافظالاستثمارية (PAC).

- مستوى ملكية المخاطر

إدارات وأقسام الأعمال والدعم والضبط والمطابقة/ المراجعة الداخلية

من أجل تطبيق فعال لإطار عمل إدارة المخاطر، فقد كرست المؤسسة إدارة لهذه المهمة مستقلة عن بقية وحدات العمل وأقسام وإدارات الدعم، وهي إدارة المخاطر. حيث تقوم هذه الإدارة بالوظائف المتعلقة بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وأطر عمل ومنهجيات ونظام معلومات لإدارة المخاطر. وتشتمل إدارة المخاطر على فرق عمل منفصلة تهتم بالتالي:

الحوكمة وإدارة المخاطر

بوصفها عضواً في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB) ، فإن أنشطة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) تقوم على أساس مبادئ المجموعة الخاصة بحوكمة المؤسسة، والتي تم تطويرها بما يتسق مع أفضل ممارسات حوكمة المؤسسات. وقد انعكست هذه المبادئ في ثمانية أركان أساسية: الرؤية والإستراتيجية، والتوافق مع الشريعة الإسلامية، والشرعية والتعبير، والأداء المعزز، والمسؤولية، والشفافية، والعدالة، والنزاهة. حيث تنادي رؤية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالتنمية الإنسانية الشاملة، وتعمل جميع أنشطتها بالاتساق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. بالإضافة لهذا، تدعم هذه المبادئ حماية حقوق الملكية، والتوجه التعاوني في عملية صناعة القرار، والالتزام بالاستشارة والتعاون، والالتزام بالقيام بأنشطة تنمية بما يتفق مع أهداف المسؤولية البيئية والاجتماعية، بالإضافة إلى توجيه الأداء المعزز المبني على ثقافة موجهة نحو النتائج بما يضيف قيمة وأثرا. علاوة على هذا، تؤكد مبادئ البنك الإسلامي للتنمية على المسؤولية خلال العمليات جمعاء، بالإضافة إلى الشفافية والنزاهة في التقارير الخاصة بالمساهمين.

إن أحد الأهداف الهامة لرؤية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لعام 1440هـ هو تطوير الحوكمة. وإن التزام المجموعة بالحوكمة يتأكد بشكل أكبر من خلال انخراطها النشط في مجموعة عمل حوكمة الشركات التابعة لمؤسسات التمويل الإنمائي.

إدارة المخاطر

إن نموذج الأعمال الخاص بالمؤسسة ITFC يتضمن مخاطر لابد من تفهمها وإدارتها من أجل تحقيق عوائد ثابتة، وحتى تقوم المؤسسة بممارسة دور فعال في دعم النمو الاقتصادي من خلال تعزيز التجارة وتحسين الحياة في الدول الأعضاء. إن الدور الأساسي الذي تقوم به إدارة المخاطر في المؤسسة هو الحفاظ على رأس مال المؤسسة من خلال تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها ومراقبتها والتحكم بها بهدف تحقيق ميزة استراتيجية للمؤسسة.

وتخطط المؤسسة للاستمرار في تطبيق شامل لإدارة المخاطر ومعايير الضبط الداخلي مع تنويع مجالات العمل التي تعمل بها، والتأكد من تعزيز النمو في مواجهة التحديات والتنافسية المتزايدة. ولتحقيق هذه الغاية، فإن المؤسسة لديها إطارَ عمل واضحاً ومحدداً لإدارة المخاطر، يتكون من سياسات هيكلية فعالة وبنية جيدة لإدارة المخاطر. وتتمثل هذه البنية في خطوط دفاع متعددة من أجل ضمان إدارة المخاطر بشكل متسق وفعال في جميع المستويات التالية:

إدارة المخاطر التشغيلية(ORM)

إن المخاطر التشغيلية هي جزء ملازم من أنشطة المؤسسة التجارية، وبالتالي فقد اعدت إدارة المخاطر وثيقة إطار عمل وسياسات لإدارة المخاطر التشغيلية من أجل اعتمادها من السلطة المختصة. إن سياسة وإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية اللذين أعدتهما المؤسسة بما يتسق مع إطار المخاطر التشغيلية الخاص بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية يغطيان جميع القضايا الهامة لإدارة المخاطر التشغيلية داخل المؤسسة، بما في ذلك التقييم الذاتي لضبط المخاطر والمؤشرات الأساسية على المخاطر، وإدارة بيانات الخسارة التشغيلية وتقارير المخاطر التشغيلية.

الأداء خلال 1433هـ

- على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة فإنه لم تتم إضافة محافظ تمويلية غير عاملة.
- مخاطر التركز في الدول الأعضاء متسقة مع التعليمات المعتمدة لمحافظ التمويل التي تم حجزها لحساب المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.
- فيما يتعلق بالسياسات، فقد تم إعداد وثائق الإجراءات/السياسات الهامة المتعلقة بإدارة مخاطر السوق و الائتمان، وتم اعتمادها بواسطة السلطات المختصة.
- أدى التنسيق مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى نتائج ملموسة مثل: (1) إعداد التعليمات والنماذج الخاصة بالمجموعة والمتعلقة بتقييم مخاطر الائتمان والتي طورت بدعم من "موديز أناليتيكس"(2) ، (Moody's Analytics) تطوير واعتماد نظام المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة وذلك بدعم من "تشيز كوبر" (Chase Cooper).
- بدأ قسم رقابة حدود الائتمان بإدارة الائتمان العمل وتوصل إلى نتائج تمثلت في حدوث تحسينات في الإنفاق ومراقبة الحد الائتماني.
- تم إحراز تحسن كبير في نشر ثقافة المخاطر في المنظمة من خلال تقديم مفاهيم وأدوات مخاطر متعددة، علاوة على تقديم أفضل الممارسات الدولية.

إدارة مخاطر الائتمان

تشكل مخاطر الائتمان الجزء الأكبر من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة . وتتبع إجراءات وعمليات الائتمان الخاصة بالمؤسسة قواعد الائتمان التي وضعتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للتطبيق على نطاق مركزي بالإضافة إلى قواعد وسياسات تم وضعها داخل المؤسسة. والهدف من إدارة مخاطر الائتمان هو الحفاظ على محفظة أصول خطرة متنوعة وذات جودة عالية وأن يكون لهذه المحفظة عوائد مناسبة وأن تكون موجهة نحو الاحتياجات التنموية للدول الأعضاء. ولدى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة نظاما للمراجعة والأرصدة يتحكم في مد الائتمانات، ويشتمل على: (1) تقييم المخاطرة الائتمانية، (2) مراجعة مستقلة تقوم بها إدارة المخاطر، (3) تدقيق مستقل يقوم به قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة.

وتدير إدارة الائتمان رقابة الحدود الائتمانية والمدفوعات، وتراقب المؤسسة بشكل منتظم محفظتها الائتمانية ولديها إجراءات مفعلة من أجل تحديد مخاطر الخسارة المتعلقة بالائتمان بشكل مبكر.

إدارة مخاطر السوق والسيولة

إن مخاطر السوق الرئيسة التي تواجهها المؤسسة تأتي في الأساس من خارج المحفظة المصرفية في صورة موجودات سلعية ناتجة عن معاملات تمويل مهيكل. هذا ويتم تمويل أصول المؤسسة بنفس عملة المعاملة من أجل تجنب تحويل العملة.

إن مسؤولية تشكيل السياسة العامة ومراقبة عملية أدارة الأصول والديون إنما تقع على عاتق إدارة لجنة الأصول والديون(ALCO) . وتتبع المؤسسة سياسة لإدارة السيولة وقواعد استثمارية تم اعتمادها من مجلس إدارة المجموعة.

الرسالة

تعكس رسالة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة الدور الحافز الذي تقوم به المؤسسة لدعم قدرات الدول الأعضاء في التجارة والتجارة البينية والتجارة الدولية

"توجد المؤسسة للقيام بدور المحفز على تنمية التجارة بين الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي و بقية الدول"

يتفق بيان الرسالة مع المهمة المسندة للمؤسسة وفق المادة 5 من اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ألا وهي: "ينبغي أن يكون هدفنا هو تحسين التجارة الخاصة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري و دعم أنشطة تسهيل التجارة البينية والدولية.

الرؤية

"أن تكون المؤسسة مصدراً معترفاً به للحلول التجارية التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

إن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ملتزمة بأداء المهمة المسندة إليها وتطمح لبناء تنظيم دائم له أثر إيجابي كبير على مساهميها.

الركائز الاستراتيجية ومجالات العمل الأساسية

في ضوء التقلبات الاقتصادية العالمية والتقلبات الاجتماعية التي تزامن معها تغيرات في احتياجات ومتطلبات الدول الأعضاء، تتم مراجعة الخريطة الاستراتيجية الحالية 1435-1431هـ (2014-2010م) وتحديثها؛ كي يتم العمل بها حتى عام 1440هـ (2019م).

وسوف تضمن هذه العملية الاتساق مع أجندة الإصلاح الخاصة بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والعمل من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك الإسلامي للتنمية، تماشيا مع رؤية المجموعة لعام 1440هـ والتي تهدف إلى "أن يصبح البنك الإسلامي للتنمية، بحلول عام 1440 هجريا، بنكا تنمويا على مستوى عالمي، يعتمد على مبادىء إسلامية، ويساعد بشكل فعال في تحويل خريطة التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي ويساعده في استعادة كرامته".

وتركز استراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على الأولويات التالية:

- دعم التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي والعمل على تكامل التجارة بينها.
- الاستجابة لاحتياجات العملاء بحلول مبتكرة مطابقة للشريعة الإسلامية.
- أن تكون المؤسسة الاختيار الأفضل للحلول التجارية.
- أن تحقق المؤسسة عائد عادل للمساهمين.

من أجل الوصول إلى هذه الغايات، تم القيام بالعديد من المبادرات الجديدة التي تهدف إلى بناء القدرات وبناء المؤسسات، هذا بالإضافة إلى مشاريع تطوير الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات، من أجل التحسين الأمثل للعمليات الأساسية المتكاملة، وتطوير و توفير حلول تنافسية و متكاملة لتلبية احتياجات العملاء.

عمليات تمويل التجارة المعتمدة خلال العام 1433 هـ موزعة حسب القطاع (القطاع الخاص والقطاع العام) وحسب مصدر التمويل

العمليات المعتمدة حسب مصدر التمويل

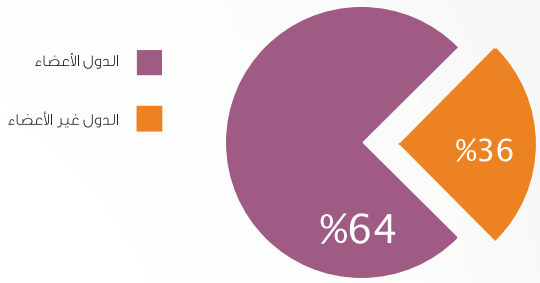

العمليات المعتمدة حسب القطاع

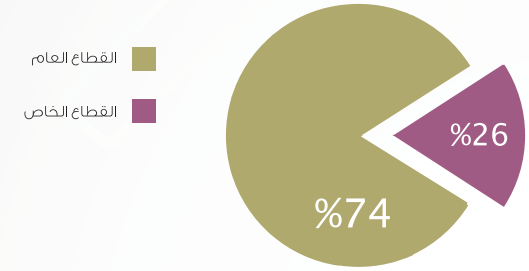

العمليات المعتمدة خلال العام 1433 هـ حسب القطاع والإقليم

العمليات المعتمدة حسب القطاع

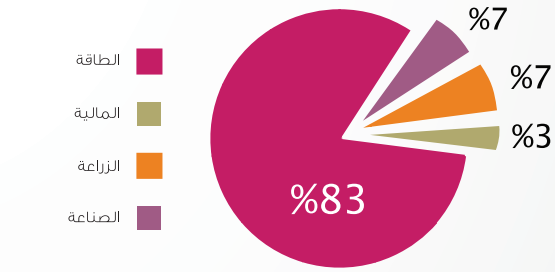

العمليات المعتمدة حسب الإقليم

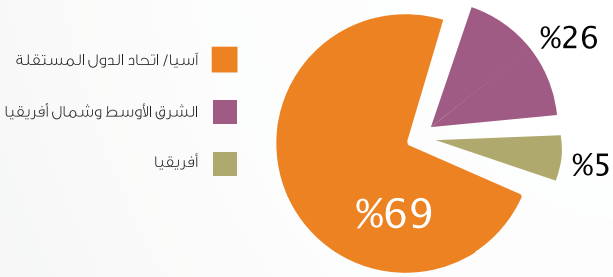

تستمر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في دعم الدول الأعضاء الأقل نموا (بلغت نسبة العمليات المعتمدة لصالح الدول الأعضاء الأقل نموا 51 %)

العمليات المعتمدة للدول الأعضاء الأقل نموا

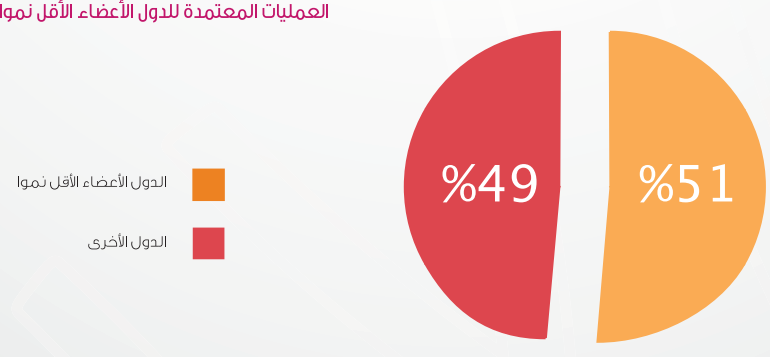

إنجازات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في خمس سنوات

1433هـ: عام آخر نحقق فيه إنجازاً في عدد العمليات المعتمدة، و المدفوعات، و تعبئة الموارد

إجمالي العمليات المعتمدة خلال الخمس سنوات: 14,7 مليار دولار

إجمالي المدفوعات خلال الخمس سنوات: 11,4 مليار دولار

المدفوعات (مليار دولار)

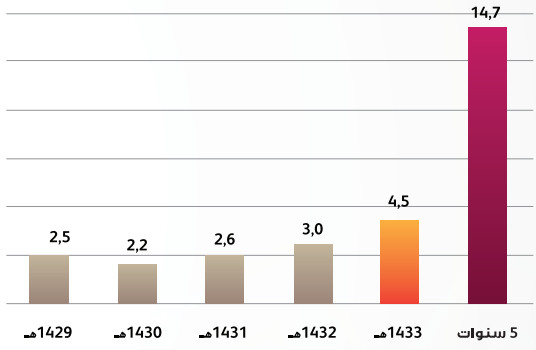

عمليات تمويل التجارة المعتمدة (مليار دولار)

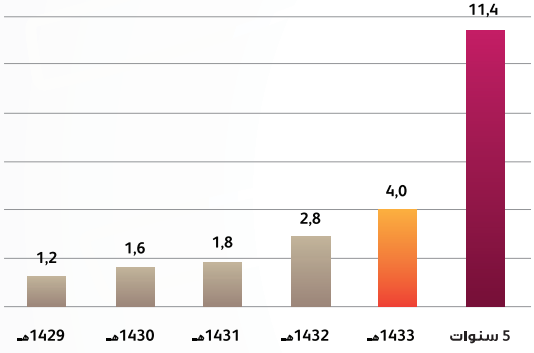

- حققنا إنجازاً في تعبئة الموارد خلال العام 1433هـ، حيث وصلت قيمة تلك الموارد إلى 3,1 مليار دولار من إجمالي 7,7مليار دولار خلال الخمس سنوات الماضية
- تحسين نسبة التكلفة إلى الدخل

تعبئة الموارد (مليار دولار)

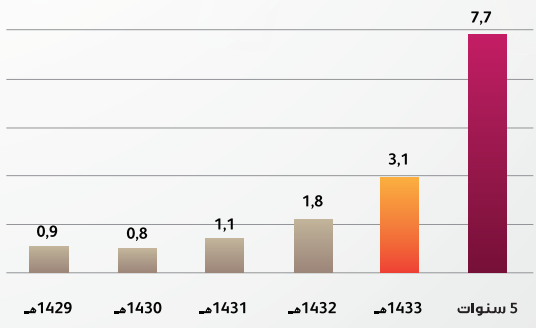

نسبة التكلفة إلى الدخل

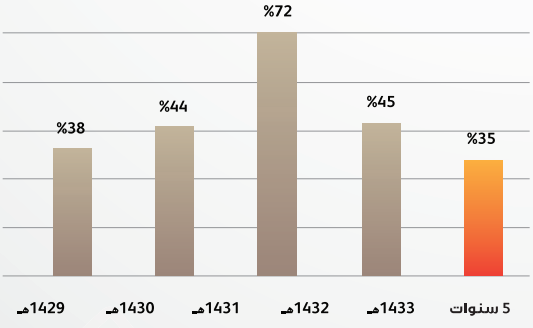

1431 هـ

أفضل مؤسسة
إسلامية
لتمويل التجارة

عملية تمويل جماعي:
صفقة تمويل سكر بقيمة
50 مليون دولار
لصالح السودان

عملية تمويل مهيكل:
صفقة تمويل القمح
لصالح كازاخستان

عملية تمويل جماعي:
صفقة تمويل سكر بقيمة
50 مليون دولار
لصالح السودان

عملية تمويل جماعي:
صفقة تمويل سكر بقيمة
50 مليون دولار
لصالح السودان

أفضل مؤسسة
مالية و تنموية في
الشرق الأوسط

1430 هـ

أفضل مؤسسة
إسلامية
لتمويل التجارة

عملية تمويل مهيكل:
صفقة تمويل السكر بقيمة
25 مليون دولار
لصالح إندونيسيا

عملية تمويل مهيكل:
صفقة تمويل السكر بقيمة
25 مليون دولار
لصالح إندونيسيا

عملية تمويل مهيكل:
صفقة تمويل السكر بقيمة
25 مليون دولار
لصالح إندونيسيا

1429 هـ

عملية تمويل جماعي:
صفقة تمويل قطن بقيمة
27 مليون دولار
لصالح ساحل العاج

1433 هـ

صفقة العام
لمنطقة أفريقيا:
تمويل جماعي بقيمة
200 مليون دولار
لصالح المملكة المغربية

أفضل مؤسسة
إسلامية
لتمويل التجارة

صفقة العام:
تمويل جماعي بقيمة
2,2 مليار دولار لصالح
جمهورية مصر العربية

صفقة العام
لمنطقة أفريقيا:
تمويل جماعي بقيمة
200 مليون دولار لصالح
المملكة المغربية

صفقة العام
لمنطقة أفريقيا:
تمويل جماعي بقيمة
200 مليون دولار لصالح
المملكة المغربية

صفقة العام
لمنطقة أفريقيا:
تمويل مهيكل بقيمة
50 مليون دولار
لصالح مالاوي

صفقة العام
لمنطقة أفريقيا:
تمويل مهيكل بقيمة
50 مليون دولار
لصالح مالاوي

1432 هـ

صفقة العام
لمنطقة أفريقيا:
تمويل جماعي
للفول السوداني
لصالح غامبيا

صفقة العام للمرابحة:
عملية مرابحة على
مرحلتين لصالح موريتانيا
من أجل الوصول للمؤسسات
الصغيرة و المتوسطة

صفقة العام الأكثر ابتكاراً:
عملية تمويل ما قبل
التصدير من أجل
تصدير القهوة
لصالح إندونيسيا

عملية مرابحة جماعية:
استيراد النفط الخام
والمنتجات البترولية في
بنجلاديش بقيمة
420 مليون دولار

أفضل مؤسسة
مالية و تنموية في
الشرق الأوسط

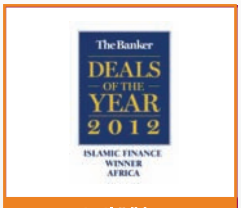

صفقة العام
لمنطقة أفريقيا:
تمويل جماعي
للفول السوداني
لصالح غامبيا

أفضل مؤسسة
لتمويل السلع
الإسلامية

أفضل مؤسسة
إسلامية
لتمويل التجارة

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2009-2013

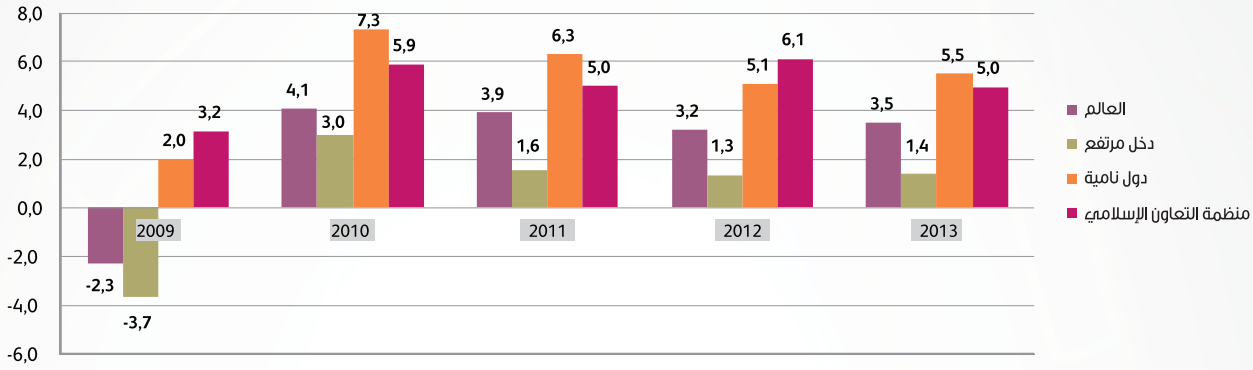

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) وتقرير صندوق النقد الدولي (IMF)

الأداء الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي

بشكل عام، لقد هبط النمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي(OIC) من 6 % في عام 2010 إلى 5 % في عام 2011. ومن المتوقع أن نرى زيادة ضئيلة في هذا النمو ليصبح 5,1 % في عام 2012. وقد اتسم النمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي الآسيوية والدول التي تمر بمراحل انتقالية خلال عام 2012 حيث انخفض النمو الاقتصادي من 6,6 % عام 2011 إلى 5,5 % في 2012 بسبب تراجع التجارة العالمية وتضاؤل تدفق رؤوس الأموال. من ناحية أخرى فإن الدول الأعضاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حظيتْ بنمو اقتصادي أعلى، حيث زاد النمو الخاص بها من 4,6 % في عام 2011 إلى 5 % في عام 2012، ويرجع هذا بشكل أساسي إلى زيادة عوائد النفط. وبالمثل فإن دول جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى قد سجلت زيادة ضئيلة في نموها الاقتصادي من 4,5 % عام 2011 إلى 4,9 % عام 2012.

و قد تباطء النمو الاقتصادي للدول الأعضاء الأقل نموا حيث انخفض من 5,9 % عام 2010 إلى 3 % في عام ٢٠١١، لكنه عاد وسجل زيادة طفيفة عام 2012 ليصل إلى 3,3 % . أما باقي الدول الأعضاء فقد شهدت نموا اقتصاديا بطيئا، حيث انخفض نموها من 6 % عام 2010 إلى 5,1 % عام 2011، لكنه من المتوقع أن يزيد إلى 5,3 % عام 2012. من ناحية أخرى، فمن المتوقع أن تحقق الدول الأعضاء المصدرة للنفط نموا أعلى (5,6 %) عام 2012. وعلى النقيض من هذا، فمن المتوقع أن يهبط نمو الدول الأعضاء غير المصدرة للنفط من 6 % عام 2011 إلى 4,4 % عام 2012.

وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ظروفا اقتصادية مختلفة ومتنوعة في الأعوام الماضية، حيث إن زيادة أسعار النفط بنسبة 40 % عام 2011 وبمقدار 111 دولار للبرميل في المتوسط أدى إلى نمو اقتصادي قوي للدول المنتجة للنفط، بينما أدى إلى إبطاء معدل نمو الدول المستورد له. غير أن جميع الدول تأثرت بالتقلبات السياسية التي حدثت في بعض أجزاء من المنطقة بدايةً من عام 2011، وأدت إلى تراجع ثقة أصحاب الأعمال وتراجع تدفق الاستثمارات، مما أدى إلى نمو أبطأ بكثير في بعض الدول.

البيئة الاقتصادية والتجارية

لمحة عن الاقتصاد العالمي

تباطأت عجلة النمو الاقتصادي العالمي في عام 2012. وتأثر عدد من الدول المتقدمة سلباً، خاصة في أوروبا الشرقية، من الكساد الاقتصادي، بينما تمكنت الدول التي واجهت أزمة الديون السيادية من تجنب الإفلاس بفضل تضامن دول الاتحاد الأوروبي، وتدخل صندوق النقد الدولي والآليات التي طورها الاتحاد الأوروبي لمواجهة هذه الأزمة. نتيجة لأزمة الكساد هذه، لا تزال الدول المتقدمة تعاني من نسبة مرتفعة من البطالة (وصلت إلى مستوى مرتفع للغاية ونسبة 12 % في منطقة اليورو خلال عام 2012) وذلك لضعف الطلب المحلي الذي تزامنت معه إجراءات التقشف واستمرار الضعف المالي.

من المتوقع أن يصل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم إلى 3,2 % في عام 2012، بينما يتوقع أن يصل في عام 2013 إلى 3.5 % . وبهذا النمو المتواضع تبقى كثيرٌ من الدول لن تستطيع أن تستعيد فرص العمل الكثيرة التي فقدتها أثناء الكساد. بالنسبة للدول المتقدمة فإن التحليلات تبين أنه من المتوقع أن يكون معدل نموها 1,2 % في عام 2013، مقارنة بـ 1,1 % في عام 2012. ويرجع هذا إلى حد بعيد إلى الأزمات التي تواجهها اقتصادات الدول الأوروبية، والتي من المتوقع أن تحقق معدلا بطيئا من النمو قيمته 0,3 % بعد تراجع النمو إلى 0,2- % في عام 2012. من ناحية أخرى، من المتوقع أن يهبط معدل نمو الاقتصاد الأمريكي من 2,2 % في عام 2012 إلى 1,6 % في عام 2013 (انظر شكل 1).

أما بالنسبة للدول النامية، فعلى الرغم من أنها تعافت بسرعة من أزمات 2009-2008، إلا أن البطء الحالي يبين أنها لم تعد محصنة ضد آثار النمو الاقتصادي البطيء للدول المتقدمة. حيث دفع انخفاض عوائد الصادرات مع محدودية الطلب المحلي إلى هبوط نمو الناتج المحلي الإجمالي للكثير من هذه الدول النامية والاقتصادات التي كانت تمر بمراحل انتقالية خلال عام 2012. إلا أن الدول النامية لا تزال في صدارة التعافي الاقتصادي العالمي، كما أنها لا تزال مصدرا هاما للطلب، وأيضاً هي المحرك الأساسي للنمو في العالم. ويبين الشكل التالي (شكل 1) أنه من المتوقع أن تسجل الدول النامية نسبة نمو قدرها 5,1 % في عام 2012، و5,5 % في عام 2013. ويرجع هذا الأداء إلى تنفيذ سياسيات جيدة وتعرض أقل للأزمات الخارجية السلبية وأسعار أعلى للسلع.

من ناحية أخرى، فمن المتوقع أن ينخفض نمو الاقتصادات الناشئة من 5,5 % في عام 2012 إلى 5 % في عام 2013؛ بسبب تباطؤ أداء الاقتصاد في الصين، حيث من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين من 7,8 % إلى 7,5 % ، وأن ينخفض نمو الناتج المحلي للهند من 5,5 % إلى 4,7 % .

وبينما أظهرت الدول النامية الناشئة ومرتفعة الدخل مرونة نسبية خلال هذه الأزمة وتعافيا سريعا منها، فإن أغلب الدول النامية منخفضة الدخل تواجه الآثار الفادحة لبطء النمو في اقتصادات الدول المتقدمة والدول الأساسية متوسطة الدخل.

جدول 1: تطور تجارة دول منظمة التعاون الإسلامي في الفترة من 2010 إلى 2012 (مليار دولار)

	2010	2011	2012 (متوقع)
الحجم العالمي للتجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	539,00	681,58	738,52
نصيب التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (%)	17,03	17,80	18,08
صافي التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	269,50	340,79	364,02

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)

ولا تزال أفاق التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي غير مستكشفة، حيث إن هناك معوقات أساسية تؤثر عليها، ومنها: وجود حواجز غير جمركية، ومشكلات لوجيستية، وعوائق متعلقة بالنقل. كما أن نقص التكامل بين الكثير من هذه الدول يعد عائقا آخر، حيث إن مؤشر تكاملية التجارة في المتوسط لا يزال أقل من 50 % (انظر شكل 3) (ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، حيث يعني الصفر عدم وجود تكامل، بينما يعني الواحد تكاملا تاما). لهذا فإن السياسات التي تنمي التجارة البينية لابد أن تتطرق إلى قضية بناء التكاملية بين الدول التي يوجد بينها إمكانية كبيرة للتجارة.

شكل 3: مؤشر التكامل بين دول منظمة التعاون الإسلامي

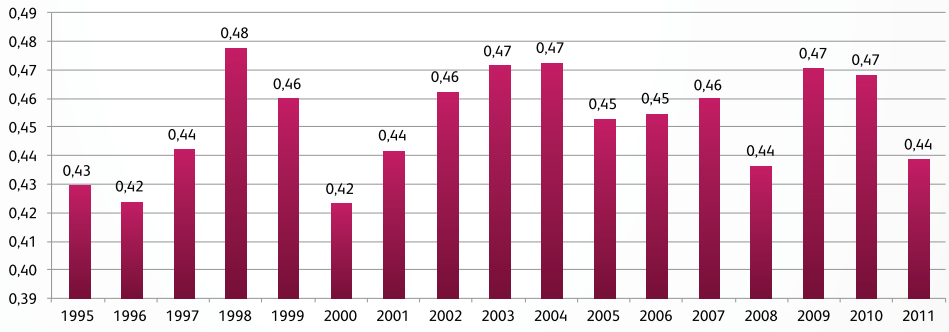

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)

توقعات التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي

طبقا للمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)، فبعد التراجع الكبير في عام 2009 والذي بلغ 16- % بسبب الأزمة المالية، فإن التجارة البينية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي قد تحسنت بشكل ملحوظ في عامي 2010 و2011، حيث ارتفع معدل النمو إلى 17 % و22 % على التوالي. ويتوقع المركز الإسلامي ICDT أن تنمو التجارة البينية للدول الأعضاء بمعدل متوسط أثناء الأعوام القادمة؛ وذلك بنسبة 7 % في المتوسط في كل عام، وأنه سيصل إلى نصف تريليون دولار تقريبا في عام 2016، إذا ما استمرت أسعار النفط وسلع أخرى في الصعود، وتعافت دول منظمة التعاون الإسلامي سريعا.

جدول 2: توقعات التجارة البينية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في الفترة بين 2012-2016

السنة	القيمة بمليارات الدولارات	نسبة التغير (%)
2012	364,02	5,91
2013	395,21	8,57
2014	426,40	7,89
2015	457,59	7,31
2016	488,80	6,82

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)

تطور التجارة الدولية

بعد البطء الكبير الذي شهدته التجارة العالمية والذي وصل إلى 10 % ويعزى إلى الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009، فقد تعافت التجارة الدولية كثيرا في العام 2010، حيث زادت بنحو 13 % قبل أن تنخفض مرة أخرى بداية من عام 2011، حيث انخفضت في عام 2011 إلى 5,9 % وإلى 2,5 % تقريبا عام 2012، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في طلب أوروبا والولايات المتحدة من الواردات، وإلى ضعف في صادرات الدول المتقدمة (انظر شكل 2). بشكل عام، من المتوقع أن تزيد صادرات الدول المتقدمة بنسبة 1,5 % ، وأن تزيد صادرات الدول النامية إلى 3,5 % عام 2012.

نمو التجارة العالمية من حيث حجم التجارة

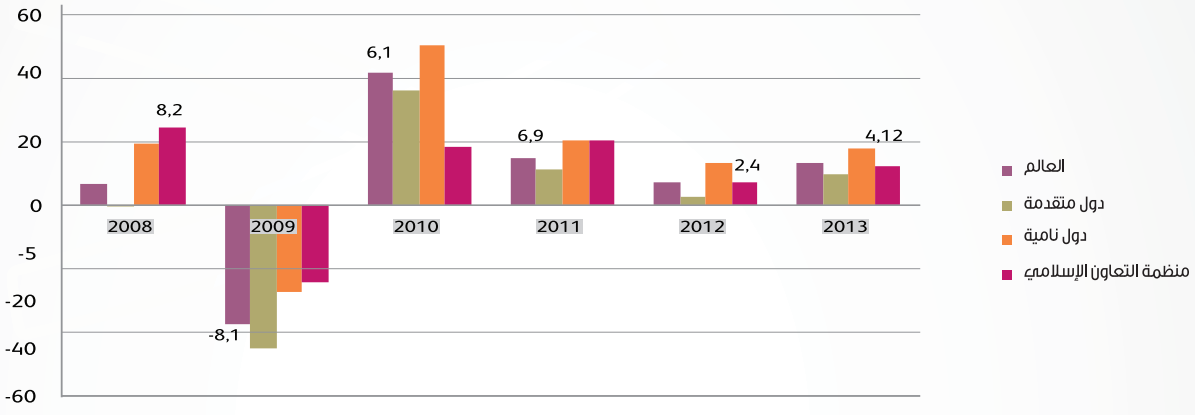

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)

بشكل عام، من المتوقع أن يتراجع حجم التجارة الخاصة بالدول المتقدمة بنسبة 2,6 % ، حيث سينخفض من 3,7 % في عام 2011 إلى 0,9 % عام 2012. وقد تأثرت الكثير من الدول والأقاليم، خاصة الدول الأقل نموا، بضعف الطلب على السلع في منطقة اليورو والولايات المتحدة واليابان، حيث تمثل السلع الأساسية نصيبا كبيرا من عوائد التصدير الخاصة بهذه الدول. كما أن الدول الشرق آسيوية التي تقوم بالتجارة بشكل أساسي مع الدول المتقدمة قد عانت من انخفاض صادراتها.

وتشير التوقعات الأخيرة إلى احتمال زيادة نمو التجارة العالمية إلى 5 % تقريبا عام 2013، وأن يستمرالنمو في الزيادة خلال الأعوام التالية إلى نسبة تتراوح بين 6 إلى 7 % في العام، وذلك في الفترة 2014-2016. ومع نمو الناتج المحلي الإجمالي للعالم، فإن الأسواق الناشئة ستقود التدفق التجاري خاصة في إقليم آسيا، وبشكل أساسي في الصين والهند. بينما سيكون النمو التجاري في المناطق الأخرى أكثر بطئا.

أداء دول منظمة التعاون الإسلامي في التجارة الدولية

على الرغم من التراجع الاقتصادي، فإن التجارة الدولية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد استمرت في النمو، ويعزى هذا إلى ارتفاع أسعار الطاقة وسلع أخرى في الفترة من 2010-2011 وزيادة الطلب داخل دول منظمة التعاون الإسلامي. وقد ارتفعت تجارة الدول الأعضاء من 3,2 تريليون دولار في 2010 إلى 3,9 تريليون دولار في 2011، أي أن الزيادة بلغت 22 % . وقد أسهم إجمالي التجارة الخاصة بهذه الدول بنسبة 10,8 % من تجارة العالم في السلع، بينما أسهمت تجارتهم في الخدمات بنحو 7,4 % في عام 2011.

التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية، استمرت التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الزيادة، وهو ما انعكس على صافي التجارة البينية لدول المنظمة، والذي وصل إلى ما قيمته 340,8 مليار دولار مقابل 269,5 مليارا في عام 2010، وهي زيادة تقدر بـ26,5 % . ويبين جدول (1) أن نسبة التجارة البينية للدول الأعضاء بالمنظمة إلى إجمالي التجارة الخاصة بهذه الدول قد ازدادت من 17,03 % في عام 2010 إلى 17,80 % في عام 2011، أي أن الزيادة وصلت إلى 4,5 % .

وترجع هذه النتيجة الإيجابية إلى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع وزيادة التجارة البينية للدول الأعضاء بالمنظمة في المنتجات المصنعة ذات القيمة المضافة المرتفعة.

2

تعزيز تنمية التجارة في الدول الأقل نمواً

على الرغم من تحديات السوق الصعبة فقد تخطت المؤسسة في عام 1433هـ، المستهدف من عملياتها المعتمدة، والذي كان عند 3,200 مليون دولار أمريكي، حيث تجاوزها بمقدار 1,266 مليون دولار أمريكي.

الرسم البياني 4: المستهدف من العمليات المعتمدة للمؤسسة في عام 1433هـ مقابل الفعلي (مليون دولار أمريكي)

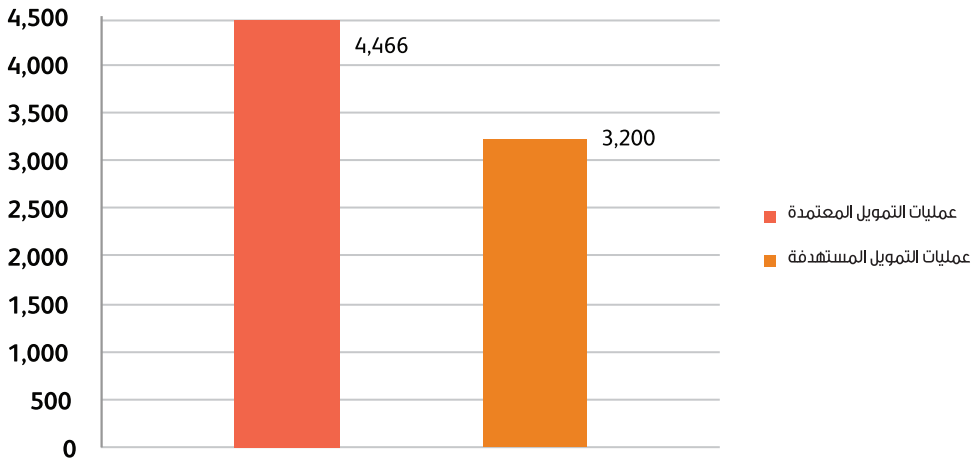

وفي عام 1433هـ بقيت بعض الدول الأعضاء، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في مواجهة مع تحديات وتقلبات غير مسبوقة، وواصلت المؤسسة دعمها من أجل مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة تلك التحديات. وقد قدمت المؤسسة 765 مليون دولارأمريكي لمصر على شكل تمويل جماعي (Syndications)، منها 555 مليون دولار أمريكي تم تعبئتها من السوق الدولية. ونجاح تنظيم التمويل الجماعي لمصر كان نتيجة هيكلة حزمة التمويل المناسبة وجذب مشاركين دوليين.

ويعد التمويل الجماعي المنظم بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لصالح منشأة تكرير النفط في المغرب وفقا لبرنامج التمويل التجاري المهيكل، دليلًا آخر على الدعم الثابت الذي تقدمه المؤسسة للدول الأعضاء. لقد مثلت هذه الصفقة علامة مميزة حيث كانت أول صفقة تمويل سلع إسلامية منظمة في المغرب، فضلا عن كونها أكبر صفقة تمويل تجاري مهيكل قامت بها المؤسسة حتى الآن.

في عام 1432هـ تم اعتماد أكثر من 50 % من العمليات التمويلية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لجهات سيادية، وفي عام 1433هـ ارتفعت نسبة التمويلات للجهات السيادية في محفظة الأعمال إلى نحو 71 %، ويرجع ذلك، بدرجة كبيرة، إلى ارتفاع العمليات المعتمدة في بنجلاديش، وإعادة العلاقات مع باكستان، والعمليات التمويلية الجديدة لمصر. ومن ناحية أخرى، شهدت العمليات غير المضمونة في عام 1433هـ انخفاضاً كبيراً من 22 % إلى 9 %، مما يعكس تحولاً في استراتيجية المؤسسة نحو التركيز بدرجة أكبر على العمليات المضمونة، وعلى تنمية عملياتها القائمة على أساس التمويل التجاري المهيكل. وقد قدم ذلك حلاً مناسباً لطرفي عمليات التمويل، وبديلا أكثر أماناً للوصول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص.

نظرة عامة على أداء المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

شهد عام 1433هـ مرور خمس سنوات على إنشاء المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. ومنذ ذلك الحين، قطعت المؤسسة شوطاً طويلاً في مرحلة التأسيس بسجل حافل من الإنجازات المتميزة التي تحققت في مجال البناء المؤسسي وتأسيس لبنة قوية وضعتها على مسار النمو المستقبلي المستدام. وخلال تلك الفترة، قدمت المؤسسة منتجات جديدة للتمويل الإسلامي للتجارة، كما طورت حلولاً خاصة لجذب عملاء جدد ولزيادة التواصل مع الدول الأعضاء. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العالم شهد خلال السنوات السابقة واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية والمالية التي أدت إلى الركود في الاقتصادات الكبرى وتسببت في حدوث اضطرابات في أسواق المال العالمية.

وقد ساعد الدعم المستمر الذي قدمته المؤسسة للدول الأعضاء – خلال تلك الأوقات الصعبة – على تخفيف بعض الآثار السلبية الناجمة عن نقص السيولة الذي نتج عن الأزمة. علاوة على ذلك، فإن المؤسسة لم تحافظ فقط طوال تلك الفترة على دعمها للدول الأعضاء فحسب، بل توسعت أيضاً في أسواق جديدة. وقد ساعدت حلول المؤسسة المبتكرة، مثل التمويل التجاري المهيكل (STF) في حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل تجاري أفضل. كما وفرت في الوقت نفسه آليات آمنة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أتاح للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التوسع في أسواق جديدة وتنويع محفظة أعمالها.

لقد كان دعم المؤسسة المستمر والقوي لتمويل التجارة في الدول الأعضاء واضحاً – خلال الخمس السنوات الماضية – ولا أدل على ذلك من النمو الملحوظ في حجم العمليات المعتمدة الذي تضاعف ليصل إلى 4,5 مليار دولار أمريكي تقريبا في عام 1433هـ، بعد أن كان يُقدر بـ 2,5 مليار دولار أمريكي في عام 1429هـ.

وقد قدمت المؤسسة في عام 1433هـ فصلا جديدًا من الأداء المتميز، مع نمو كبير في حجم العمليات المعتمدة ورقماً قياسياً جديداً في المدفوعات. ويستحق هذا الأداء القوي للمؤسسة الثناء عند الأخذ في الاعتبار تحديات السوق الصعبة الناجمة عن الآثار الحادة التي تركتها المشكلات الاقتصادية في أوربا والاضطرابات السياسية في بعض الدول الأعضاء. ومع ذلك فقد وصلت العمليات المعتمدة لتمويل التجارة في عام 1433هـ إلى 4,466 مليون دولار أمريكي، مسجلة بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 47 % مقارنة بالعمليات التي سُجّلت في عام 1432هـ والتي بلغت 3,033 مليون دولار أمريكي.

ومن ناحية أخرى، بلغ مستوى الاستغلال لعمليات التمويل مستويات قياسية جديدة، مع زيادة المدفوعات بنسبة 42 %، من 2,826 مليون دولار أمريكي في عام 1432هـ إلى 3,999 مليون دولار أمريكي في عام 1433هـ.

يوضح الجدول أدناه توزيع العمليات المعتمدة في العامين الماضيين حسب المنطقة.

جدول 3 – توزيع عمليات تمويل التجارة المعتمدة الخاصة بالمؤسسة حسب المنطقة (مليون دولار أمريكي)

المنطقة	1432هـ الفعلي	%	1433هـ الفعلي	%
آسيا/ رابطة الدول المستقلة	1,959	65	3,086	69
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	879	29	1,171	26
أفريقيا–جنوب الصحراء	195	6	209	5
إجمالي العمليات المعتمدة	**3,033**	**100**	**4,466**	**100**
إجمالي المدفوعات	**2,826**		**3,999**	

مدة استحقاق تمويل المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة

كان متوسط أجل استحقاق العمليات المعتمدة في عام 1433هـ سبعة أشهر. وقد حملت معظم محفظة الأعمال (63 % منها) مدد استحقاق قصيرة تصل إلى ستة أشهر، في حين كانت نسبة الـ 37 % المتبقية تحمل مدد استحقاق من ستة إلى 13 شهرا.

الرسم البياني 5 : مدد استحقاق عمليات تمويل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 1433هـ

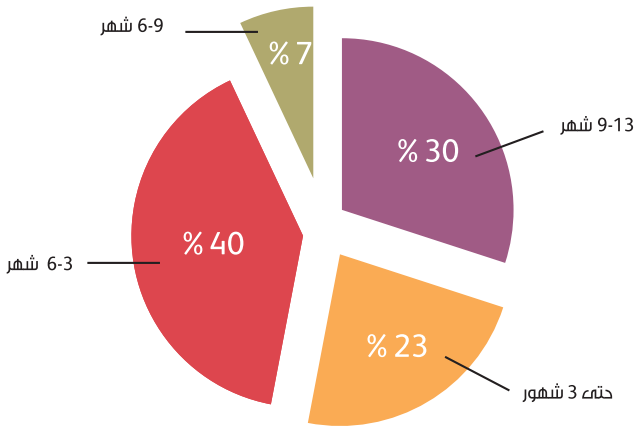

وقد بادرت المؤسسة في عام 1433هـ بإصدار اعتمادات مستندية لعملياتها التمويلية المعتمدة. إن منتج الاعتماد المستندي الجديد، جنبا إلى جنب مع الرسوم الإدارية والرقابية يساهم في تحسين جودة الخدمة المقدمة لعملاء المؤسسة وزيادة دخل المؤسسة المتحصل من جراء تنفيذ العمليات المعتمدة. وقد بلغ عدد الاعتمادات المستندية الصادرة 39 اعتماداً مستندياً، كان معظمها لبنجلاديش، وأندونيسيا، وموريتانيا، وباكستان. إن الزخم الذي اكتسبه عام 1433هـ مرشح للاستمرار، حيث إنه من المقرر عمل برامج توعية بالمؤسسة وأنشطتها في عام 1434هـ للدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما رابطة الدول المستقلة، والدول الأفريقية، من أجل لزيادة عمليات إصدار الاعتمادات المستندية.

توفير حلول متميزة

وفي إطار التزامها بوعدها الذي ترفع له شعار "تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل"، تسعى المؤسسة جاهدة لتوفير التمويل في الدول التي يكون للتدخلات فيها مردودًا قويًا يكفي لإحداث الفرق الحقيقي في حياة الشعوب. وينطبق هذا المفهوم بشكل خاص على المجتمعات الريفية، حينما تكون إضافة القيمة على الانتاج الزراعي في المراحل الأولى من الإنتاج أمراً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي، وهو الأمر الذي أضحى غاية في الأهمية. وكانت خطة العمل في توصيات الندوة السنوية الواحدة والعشرين للبنك الإسلامي للتنمية بعنوان: "تحقيق الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في عالم ما بعد الأزمة" قد فُوِّض إلى المؤسسة عملٌ زيادة كبيرة في التجارة البينية في السلع الزراعية، من خلال اعتماد نهج متكامل من قبل جميع الجهات المعنية داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتقوم المؤسسة كجزء من مبادرة التعاون في إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالمساهمة في الجهود؛ من أجل تحسين الأمن الغذائي لعدد من الدول الأعضاء الأقل نموا في دول جنوب الصحراء الأفريقية. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، وافقت المؤسسة في عام 1433هـ على تمويل قدره 15 مليوناً، وآخر بقيمة 20 مليون دولار أمريكي، لكل من موريتانيا والنيجر على التوالي؛ وذلك لاستيراد الغذاء. وإلى جانب ذلك، فقد شكل تطبيق حل التمويل التجاري المهيكل لقطاع الفول السوداني في غامبيا بقيمة 15 مليون دولار أمريكي إنجازاً رائعاً في إطار مبادرة الأمن الغذائي لهذا العام.

في عام 1433هـ، اعتمدت المؤسسة 15 عملية لقطاع الزراعة بمبلغ 335 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 39 % ، من 384 مليون دولار أمريكي كانت قد اعتُمدت في 1432هـ.

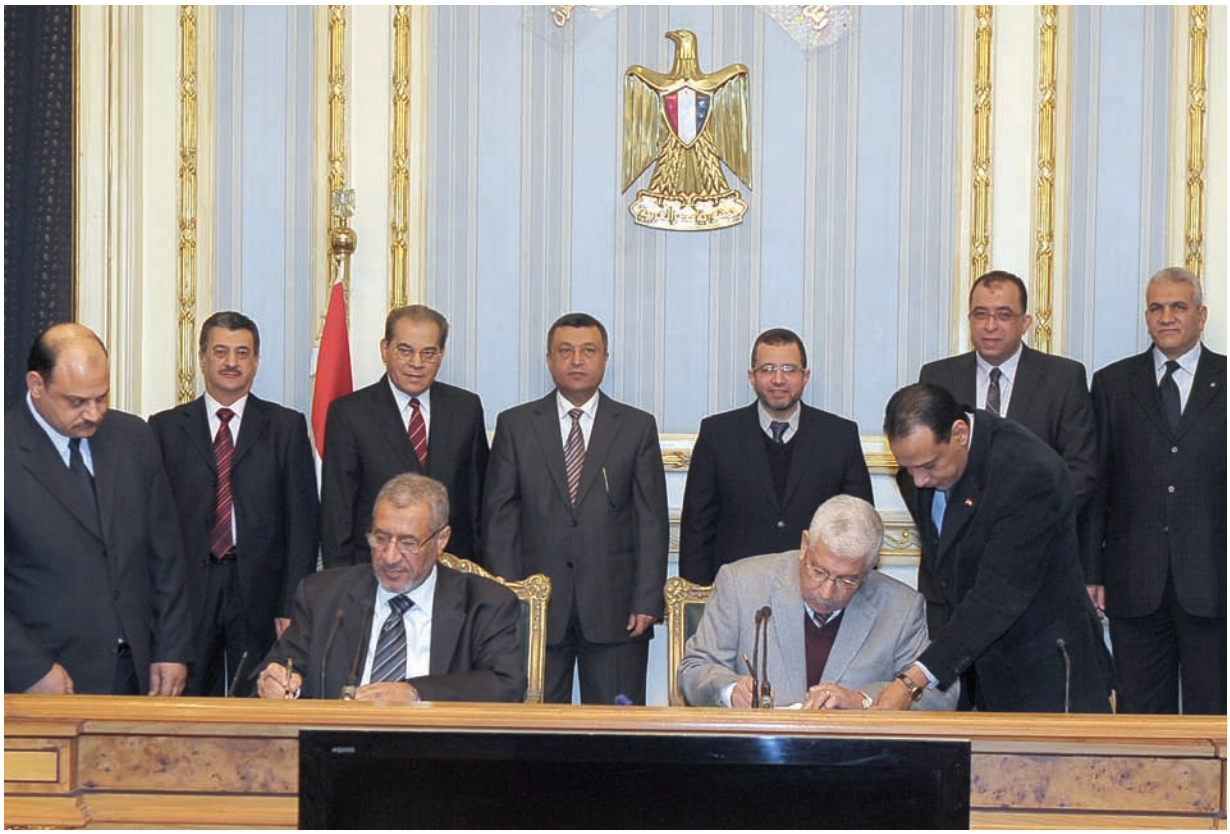

الدكتور/ وليد الوهيب، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والدكتور/ المرسي حجازي، وزير المالية، يوقعان اتفاقية لدعم القطاعات الاستراتيجية المصرية

التمويل التجاري: توفير حلول مخصصة

يشهد مستوى المسحوبات الذي تم تحقيقه في عام 1433هـ، والبالغ ٤ مليارات دولار أمريكي، تحسناً ملحوظاً. وقد حدث ذلك نظراً لأن المدفوعات تضاعفت على مدى السنوات الثلاث الماضية، من 1,8 مليار دولارأمريكي في عام 1431هـ إلى 2,8 مليار دولار أمريكي في عام 1432هـ، ثم إلى 4 مليارات دولار أمريكي في عام 1433هـ. وقد استقر إجمالي المدفوعات عند 4 مليارات دولار أمريكي، ممثلاً 89 % من ٤,٥ مليار دولار أمريكي اعتُمدت في ذلك العام.

لقد تم التركيز على مدفوعات العمليات المعتمدة بشكل واضح. وكان المقصود بها تحسين نسبة المسحوبات التي لها تأثير مباشر على دخل المؤسسة. وقد تم ذلك من خلال المتابعة واسعة النطاق مع العملاء بهدف تسريع المدفوعات. كما ساهمت التحسينات العديدة على إجراءات العمليات في تسريع وتيرة مسحوبات العمليات المعتمدة. إن تنفيذ عملية التمويل التجاري المهيكل ، بالإضافة إلى العمليات ذات المبالغ الضخمة لتمويل النفط الخام والمواد البترولية ، ساعدت على تحقيق مستوى قياسي للمدفوعات. وقد أدت زيادة المدفوعات وعمليات التمويل ذات المبالغ العالية إلى جانب اليقظة في رصد عمليات السداد، إلى تعزيز قدرات توليد الدخل للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وفي خلال العام، كانت الدول الأعضاء التي حصلت على أعلى مستوى من المدفوعات هي: بنجلاديش والمغرب وتركيا وباكستان ومصر.

(من اليسار لليمين) الدكتور / وليد الوهيب، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والسيد / محمد مصباح الدين أمين قسم الطاقة وموارد المعادن، والسيد / محمد أبو بكر صديق، رئيس مؤسسة بترول بنجلاديش(BPC) أثناء توقيع اتفاقية بقيمة 855 مليون دولار من أجل دعم قطاع الطاقة في بنجلاديش

دعم القطاعات الاستراتيجية للدول الأعضاء

زادت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 1433هـ من عمليات التمويل في مجال السلع الاستراتيجية، مثل: النفط، والألومنيوم، والأرز، والفول السوداني، والفحم، والقهوة، والسكر، والقمح، والذرة، وزيت النخيل، وعباد الشمس، وفول الصويا، في العديد من الدول الأعضاء. وخلال ذلك العام خُصّص حوالي 525 مليون دولار أمريكي لتمويل السلع الاستراتيجية، باستثناء النفط، وقد اعتُمدت عمليات جديدة للأرز في بوركينافاسو بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي، وللفحم في أندونيسيا بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي، وللسكر، والزيوت النباتية، والقمح، والأرز، والحليب المجفف، والأسمدة، في موريتانيا بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي، والأرز، والذرة، وغيرها من الأغذية الأساسية ومدخلات الزراعة في النيجر بمبلغ 20مليون دولار أمريكي، والأرز للسنغال بمبلغ 10 مليون دولار أمريكي. وكانت عمليات التمويل الكبيرة والسريعة لشراء النفط عاملاً حاسماً في الإضافة إلى محفظة أعمال المؤسسة ولفترة طويلة.. وفي عام 1433هـ واصل النفط الخام ومنتجات التكرير احتلال الجانب الأكبر من محفظة الأعمال، وذلك بعمليات اعتماد للنفط بلغ مجموعها 3,666 مليون دولار أمريكي.

السعي نحو محفظة استثمارات متنوعة

في سعيها نحو تحقيق استراتيجية التنوع، تواصل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بذل الجهود التي تستهدف الدخول في قطاعات وأسواق جديدة، من أجل تحسين وتنويع محفظة أعمال تمويل التجارة الخاصة بها. وفي عام 1433هـ نجحت المؤسسة في جذب 14 عميلاً جديداً، بما في ذلك بعض دول من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، مثل: السنغال، وغانا، ورواندا، وبوركينا فاسو، وتوغو، وسيراليون، والنيجر، ونيجيريا، بعمليات تمويل بلغ إجماليها نحو 337 مليون دولار أمريكي. علاوة على ذلك، فقد بدأت المؤسسة التغلغل في قطاعات جديدة، وخصوصًا في القطاعات غير النفطية. وفضلا عن العمل مع الدول الأعضاء، فقد اعتمدت المؤسسة عملية واحدة في مالاوي، بالتعاون مع خطة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا BADEA. وكانت تلك العملية فريدة من نوعها، حيث كانت أولى عمليات المرابحة الإسلامية في مالاوي.

توظيف حلول مبتكرة للتجارة من أجل إحداث فاعلية أكبر

من المقرر أن تواصل المؤسسة تحولها الاستراتيجي للتركيز بدرجة أكبر على التمويل المضمون بدلا من التمويل بدون ضمانات. وعلى هذا النحو، فقد أصبح من أولويات المؤسسة التركيز على نمو أعمال التمويل التجاري المهيكل . كما أن نمو المحفظة السيادية هو انعكاس لذلك التحول الاستراتيجي. وتوفر المؤسسة بموجب التمويل التجاري المهيكل، حلولاً إجمالية للعملاء، حيث إن طبيعة عمليات التمويل التجاري المهيكل هي من النوع الذي يتطلب استمرار المؤسسة في الفهم الشامل للنشاط التجاري للعميل، بحيث يمكن أن تنشأ شراكة قوية، ورغبة متبادلة في نجاح الأعمال. وهو ما يجعل من عمليات التمويل التجاري المهيكل حلاً مناسباً لكل من العميل والممول. كما يوفر التمويل التجاري المهيكل وسيلة تمكن المؤسسة من الاستفادة من الأسواق الجديدة وتنمية إيراداتها. وبذلك يتيح لها تحقيق هدفها الواسع من زيادة حجم صفقات التمويل التجاري المهيكل في محفظتها الإجمالية. وقد نمت محفظة التمويل التجاري المهيكل في عام 1433هـ إلى 626 مليون دولار أمريكي، بعد أن كانت 541 مليون دولار أمريكي في 1432هـ.

ممثلي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والشركة المغربية للصناعات والتكرير الذين عملوا من أجل إتمام أكبر عملية تمويل تجاري مهيكل في المؤسسة حيث وصلت قيمة إجمالي المعاملة إلى *200* مليون دولار لصالح الشركة المغربية للصناعات والتكرير (سامير– SAMIR) في المغرب

الرسم البياني 6
عمليات تمويل التجارة المهيكل STF من 1430هـ إلى 1433هـ
(مليون دولار أمريكي)

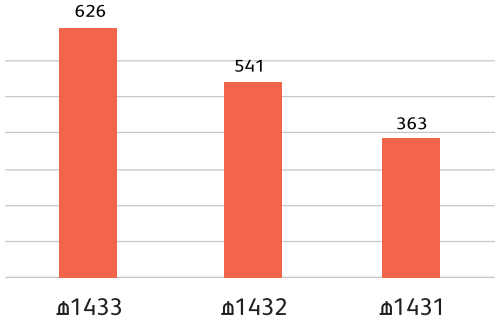

ومن أجل توفير حلول مخصصة، تقوم المؤسسة بزيادة قدراتها للقيام بالمزيد من خدمات مكتب العمليات، ولاسيما بالنسبة لإصدار الاعتمادات المستندية وتأكيدها، ومعاملات تمويل التجارة المهيكل من أجل تعزيز القدرة على الاستجابة لعملائها. إنها تمثل كذلك فرصة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للحصول على المزيد من المداخيل من خلال الرسوم. ولتحقيق هذا الهدف، تقوم المؤسسة بوضع الأساس اللازم الذي يشمل نظام تكنولوجيا المعلومات لمعالجة الاعتمادات المستندية، ومكتب العمليات لوحدة تمويل التجارة المهيكل (STF)، وبناء القدرات وتحديث وتعزيز الإجراءات والإرشادات.

المربع 1 : دعم المؤسسة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)في مصر – الصندوق الاجتماعي للتمية، مصر

مرت جمهورية مصر العربية منذ عام 2011 بصعوبات سياسية، أثرت بشكل مباشر على التمية الاقتصادية بها. وفي إطار مسؤولياتها، تسعى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للمساهمة في التمية الاقتصادية للدول الإعضاء من خلال توفير التمويل التجاري. ويعتبر توفير التمويل للقطاع الخاص جزءاً هاماً من هذا الالتزام.

قامت المؤسسة والصندوق الاجتماعي للتمية في مصر بتوقيع اتفاقية بمبلغ إجمالي 10 ملايين دولار أمريكي، والتي خَصِّصت لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير تسهيلات التمويل التي تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وقد ساعد تمويل المؤسسة للمشروعات الصغيرة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما ساهم في توفير أكثر من 500 فرص عمل، وزيادة الانتاجية والدخل، الأمر الذي أدى إلى تعزيز التمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

وفيما يلي المجالات التي أفادت من تمويل المؤسسة: الآلات، وقطع الغيار، والمعدات، والبناء، وتنمية الثروة الحيوانية، والمشروعات الخدمية، مثل: المراكز الطبية، والعيادات.

تقول الأستاذة هناء الهلالي، المدير العام للقطاع الاوسط للتخطيط والتعاون الدولي: "لقد استطعنا بهذا التمويل إمداد أكثر من 65 مليون جنيه مصري من خلال التمويل الإسلامي إلى 493 مستفيداً و الذي وفر بموجبه 1480 وظيفة. وقد كان الأثر التنموي لهذا المشروع كبيراً، إذ تمكنّا من تمويل عدة قطاعات رئيسة، مثل: قطاع الخدمات، والقطاع الصناعي، والقطاع التجاري، وغيرها من المهن. وبالإضافة إلى ذلك، وصل التمويل إلى 27 محافظة في جميع أنحاء مصر، وركز على تمكين المستفيدين".

الأستاذة هناء الهلالي، المدير العام
القطاع الاوسط للتخطيط والتعاون الدولي ، الصندوق الاجتماعي للتمية، مصر

هناك اعتماد تمويلي آخر يستحق إلقاء الضوء عليه، ألا وهو ذلك الذي نُفِّذ في تركيا لصالح تجار السلع الأساسية. وكان ذلك أول تمويل تجاري مهيكل يُنفذ في تركيا. إلا أن النفط لا يزال يواصل السيطرة على أغلبية محفظة الأعمال، حيث ارتفعت حصته في عام 1433هـ من 72 % إلى 82 %. وبالمثل كانت نسبة تمويل القطاع العام في ارتفاع أيضا بسبب التزام المؤسسة نحوه، الأمر الذي تطلب دعم الدول الأعضاء بعد الأزمة المالية العالمية والاضطرابات السياسية الأخيرة في بعض الدول الأعضاء. وفي عام 1433هـ، ارتفعت اعتمادات القطاع العام إلى 3,285 مليون دولار أمريكي أو 74 % من إجمالي الاعتمادات، بدلا من 1,938 مليون دولار أمريكي أو 64 % في عام 1432هـ.

الجدول 4: الاعتمادات حسب القطاع (القطاع الخاص مقابل القطاع العام) (مليون دولار أمريكي)

نوع القطاع	1432هـ	الحصة (%)	1433هـ	الحصة (%)
عام	1,938	64	3,285	74
خاص	1,095	36	1,181	26
الإجمالي	**3,033**	**100**	**4,466**	**100**

لقد كان التركيز على الوصول إلى المزيد من العملاء، وخصوصًا في القطاعات النفطية، من اهتمامات المؤسسة في عام 1433هـ، حيث كان توجه المؤسسة هو تخفيض التركز في محفظة الأعمال. وفي هذا الصدد، كان التحول إلى التمويل التجاري المهيكل بُعداً رئيسياً لكل من التنويع في محفظة الأعمال والحد من مخاطر الائتمان، وفي نفس الوقت مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها في القطاع الخاص للحصول على تمويل أفضل للتجارة.

توسيع فرص الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والدول الأعضاء الأقل نموًا (LDMCs)

تعد الاتفاقية الإطارية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي (TPS–OIC) ، أداة لتعزيز التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي. وعلى الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في وضعٍ أفضل فيما يتعلق بالسيولة والحصول على التمويل، إلا أن عدم الحصول على التمويل التجاري لا يزال عائقا رئيسيا في العديد من الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء الأقل نموًا . وعلى هذا النحو، لاتزال إحدى أولويات المؤسسة مواصلة جهودها لزيادة العمليات المباشرة، وتعزيز تنفيذ خطوط تمويل المرابحة ذو المرحلتين (2SMF) للدول الأعضاء الأقل نمواً. وقد ازداد تمويل الدول الأعضاء الأقل نموا في عام 1433 هـ إلى 2,264 مليون دولار من 1,494 مليون دولار في عام 1432هـ.

المربع 2: دعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لقطاع الطاقة في نيجيريا – مجموعة تشيكاسون نيجيريا المحدودة

تعد نيجيريا الدولة الأكثر سكانا في أفريقيا، وأكبر منتج للنفط في القارة بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 3 ملايين برميل في اليوم الواحد. ولايزال النفط يمثل قطاعاً استراتيجياً وهاماً للغاية لنيجيريا، حيث إنه يشكل 75 % من إيرادات الحكومة الاتحادية، و90 % من عائدات التصدير، وحوالي 25 % من الناتج المحلي الإجمالي. ويعتبر سعر النفط المحّدد الأكبر الوحيد لصحة وضع نيجيريا الخارجي، حيث التنوع التجاري هناك محدود للغاية في أحسن الأحوال.

تعتبر مجموعة تشيكاسون المحدودة، نيجيريا، أحد العملاء الرئيسين للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في القطاع الخاص في نيجيريا، حيث تستفيد بتسهيلات ائتمانية تقدر بـ50 مليون دولار أمريكي. وتحافظ تشيكاسون على أعمالها مع المؤسسة في قطاعات الطاقة والنفط والتصنيع، وهي مجالات حيوية داعمة لحركة النمو الاقتصادي في نيجيريا.

يُستخدم تمويل المؤسسة في استيراد المنتجات البترولية المكررة والأسمدة والمواد الأولية لخطوط الإنتاج واستيراد قطع الغيار لمشروع تجميع الدراجات النارية. ومع هذا التمويل، كانت تشيكاسون أول شركة في نيجيريا مملوكة للقطاع الخاص تتلقى تسهيلات من هذا القبيل من المؤسسة.

ويقول الدكتور أ. ك. أوكافور ، رئيس مجلس الإدارة/ الرئيس التنفيذي: "نحن في تشيكاسون لدينا انطباع إيجابي للغاية عن الشراكة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، ومدى تعاونها وانفتاحها وتشجيعها والتزامها. لقد منحتنا تلك المعاملة امتيازًا حقيقيًا في كافة مراحلها، ونحن نتطلع إلى تطوير تلك العلاقة بشكل مطّرد."

الدكتور أ. ك. أوكافور
رئيس مجلس الإدارة/ الرئيس التنفيذي

وبالإضافة إلى الدول الأعضاء، اعتمدت المؤسسة عمليات في غير الدول الأعضاء الأقل نمواً، وذلك في كلٍ من: غانا، ورواندا، تحت رعاية المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA).

ويعتبر دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الأساسية لاستراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التي تشكل جزءًا هاما من تكليفات منظمة التعاون الإسلامي (OIC). ومن أجل القيام بهذا التكليف، تتوسع المؤسسة في تقديم خط التمويل وتمويل المرابحة ذي الخطوتين للبنوك المحلية، وهو ما يوفر بدوره تمويلاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمعاملات تمويل تجاري محددة. وفي عام 1433هـ واصلت المؤسسة تركيزها على تلك الآليات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقدمت نحو 143,9 مليون دولار أمريكي، كما هو مفصل في الجدول المذكور أدناه.

الجدول 5: تمويل المرابحة ذو المرحلتين الذي وفرته المؤسسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 1433هـ

الدولة	المبلغ (مليون دولار أمريكي)
أذربيجان	1,50
غانا	5,00
موريتانيا	3,85
نيجيريا	35
توغو	40
تركيا	60,00
الإجمالي	**143,85**

ومن أجل توسيع نطاق عمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية تنفيذا لاستراتيجيتها المستقبلية، قامت المؤسسة بالتركيز على تطوير الشراكة، وتقديم الدعم للبنوك المحلية التي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة.

١ب

تعزيز الشراكات من أجل تنمية التجارة

تعزيز الشراكة الخارجية لإعداد برامج إقليمية

بداية من عام 1433هـ، انتقلت المؤسسة من نهج التخطيط القائم على الحَدَث إلى نهج قائم على البرامج. فقد تم في هذا الإطار تطوير برنامج شامل لتنمية التجارة الإقليمية وتأمين الموارد المالية، وذلك من خلال برامج مصممة لحشد الموارد والمشاركة بفاعلية في تنفيذ مثل هذا البرنامج.

وتعد مبادرة المساعدة من أجل التجارة بين الدول العربية (AFT) المثال الأول على هذا النهج الجديد، حيث تمثل تلك المبادرة الشراكة بين 22 دولة عربية بالإضافة إلى خمس وكالات من مجموعة الوكالات المشتركة للأمم المتحدة في مجال التجارة والقدرة الانتاجية. وتعتبر هذه المبادرة إضافة للجهات المانحة المتعددة، التي تعمل معاً من أجل تسريع وتيرة إصلاح التجارة، والتكامل الاقتصادي الإقليمي وتعزيز فرص العمل للشباب في الدول الأعضاء.

و قد جاءت المبادرة استجابةً لطلب من المجموعة العربية لمنظمة التجارة العالمية في جنيف، وتطورت من خلال التشاور المكثف مع الشركاء والدول المستفيدة. وأدت تلك الخطوة إلى توسيع شبكة أعمال المؤسسة وتعزيز شراكتها مع المؤسسات على الصعيدين الإقليمي والدولي، بدءاً من جامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وأعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بما في ذلك مركز التجارة الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية.

المهندس/ هاني سالم سنبل، نائب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، يلقي خطاب أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD– الأونكتاد) في الدوحة

أسلوب جديد لتنمية التجارة

إعادة هيكلة برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة(TCPP)

تقدم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أنشطة تنمية التجارة من خلال برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة TCPP. وتشمل الأنشطة التي يقوم بها البرنامج: تنظيم المعارض التجارية الدولية، والبعثات التجارية، ومنتديات الأعمال، والندوات التجارية المتخصصة، وورش العمل، والبرامج التدريبية الخاصة بتنمية القدرات.

و لقد أدت الجهود المتواصلة في عام 1433هـ إلى إعداد خارطة الطريق والبرنامج التنفيذي لتنمية التجارة البينية، وهو برنامج عمل موحد لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي. ومنذ ذلك الحين، تجري كافة العمليات المتصلة بالمساعدة الفنية من جانب المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في إطار البرنامج التنفيذي بهدف تحقيق نسبة 20 % من هدف التجارة البينية بحلول عام 2015، وذلك وفقا لما حدده إعلان مكة المكرمة عام 2005.

وكما جاء في التقرير المرحلي الموحد عن تنفيذ البرنامج التنفيذي المعد و المقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة للاجتماعات الوزارية اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (COMCEC)، يمثل برنامج المؤسسة للمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة نحو 33 % من إجمالي الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بموجب الخطوط التجارية الأربعة للبرنامج التنفيذي.

في عام 1433هـ قام البرنامج بالتركيز على مجالين رئيسين هما: (1) التحول إلى نموذج برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة TCPP الجديد؛ (2) بلورة هذا النموذج الجديد تحت إشراف الإدارة من خلال تطوير مبادرة المساعدة من أجل التجارة في الدول العربية. وسعى ذلك التغيير الانتقالي وراء تحقيق هدفين رئيسين:

- تحقيق زيادة فاعلة للأثر الميداني للبرنامج على التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء،
- إعادة وضع برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة TCPP ، وزيادة فاعليته من خلال تحسين

القدرات الفنية الداخلية؛ كي تصبح وسيطاً معترفًا به، ومحفزاً ومنسقاً في المجالات المتعلقة بالتجارة.

ونتيجة لذلك التحول المذكور أعلاه، فقد أعيد تعريف خطوط الأعمال الخاصة بالبرنامج وتنقيتها كما هو موضح في الملحق المرفق رقم 4. وقد جرى ذلك لتمكين البرنامج من ممارسة الدور الجوهري والفني والتنسيقي في المجالات المتعلقة بالتجارة. ولذلك أصبح دمج التجارة في خطط التنمية من أهم مهام المؤسسة، و بما يضمن أن تصبح تنمية التجارة نقطة مركزية في مجهودات المؤسسة، حيث ينبغي أن تستخدم التجارة بوصفها محركاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.

في عام 1433هـ بدأت المؤسسة في تنفيذ جدول أعمال مدته ثلاث سنوات، كما هو موضح في الملحق المرفق رقم 5، والذي سيعيد تعريف برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة TCPP وتحويل نهجه نحو تقديم المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة كما هو موضح أعلاه. وفي إطار التغيير في جدول أعمال البرنامج في عام 1433 هـ، فقد تم العمل على تفعيل برنامج توعية متخصص يضم مختلف المشروعات الفرعية بما في ذلك: (1) تطوير منتدى تنمية التجارة الخاص بالمؤسسة، (2) تصميم موقع جديد لبرنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة TCPP على شبكة الإنترنت، (3) إطلاق جائزة تنمية التجارة من البنك الإسلامي للتنمية، (4) إنشاء صندوق التنمية التجارية، والذي سوف يدعم جهود حشد موارده الخارجية. و إنه من المتوقع أن يتم تنفيذ البرامج الرئيسة بدءاً من العام 1434هـ.

دعم السلع الاستراتيجية

تنفيذاً للقرار الذي تم اتخاذه في الاجتماع الوزاري الثالث والعشرين للكومسيك في عام 2007، فقد عُقِدَ اجتماع لفريق الخبراء في تركيا؛ لاستكشاف المزيد من السبل والوسائل لتعزيز التجارة البينية. وجمع هذا الحدث خبراء من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية معاً، و ذلك لوضع خطة عمل تهدف إلى المساعدة في تحقيق هدف الـ 20 % للتجارة البينية بحلول عام 2015، والذي وُضع بموجب إعلان مكة المكرمة. وكان من أبرز المجالات التي ركز عليها الاجتماع التشاوري: "خارطة الطريق لتحقيق حجم التجارة البينية (خارطة الطريق)" هو الحاجة إلى تطوير السلع الاسراتيجية.

و إنه بعد اعتماد خارطة الطريق لتعزيز التجارة البينية، عقد الاجتماع الاستشاري الأول لهذه الخطة في فبراير عام 2009 بمقر المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT) في الدار البيضاء بالمغرب، وذلك لتحديد المشروعات والإجراءات/الأنشطة المحددة التي يتعين على أجهزة منظمة التعاون الإسلامي القيام بها. وأصدر الاجتماع الاستشاري برنامجًا تنفيذيًا لخارطة الطريق بالإضافة إلى جانب العديد من التوصيات. كما أضفى الصفة الرسمية على حتمية دعم السلع الاستراتيجية.

وفي ظل المسؤولية الملقاة على عاتق المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من قبل منظمة التعاون الإسلامي/والمؤتمر الإسلامي الاقتصادي، يظل دعم السلع الاستراتيجية ولا سيما في الدول الأعضاء الأقل نمواً من المجالات ذات الأولوية بالنسبة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وذلك من أجل المساهمة في التخفيف من حدة الفقر في تلك الدول. وعلى هذا النحو، واصلت المؤسسة في عام 1433هـ دعمها للسلع الاستراتيجية مع زيادة الاعتمادات وإضافة السلع الجديدة التي تُعد سلعاً أساسية بالنسبة للدول الأعضاء.

يتم تنظيم مشروع المساعدة من أجل التجارة للدول العربية من أجل أربع أهداف رئيسة، وسوف يتم تنفيذها من خلال المؤسسة وأربع وكالات أخرى مشاركة في مجموعة الأمم المتحدة للتجارة وتحسين القدرة الإنتاجية. ويمكن صياغة هذه النتائج الأربع على النحو التالي:

- **النتيجة الأولى :** يتم تشخيص الفجوات في القدرات وأولويات المساعدة الفنية فيما يتعلق بالتجارة وتنمية القدرات الإنتاجية على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. ويتم صياغة خارطة الطريق لتطوير التطلعات المتصلة بالتجارة والتي تم الإعراب عنها في الوثائق الختامية في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية.

- **النتيجة الثانية:** تعزيز قدرات جامعة الدول العربية، ودول مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي؛ لتنفيذ عمليات التكامل الإقليمي ومنطقة التجارة الحرة فيما بين الدول العربية (PAFTA).

- **النتيجة الثالثة:** توفير منصة إقليمية وحلول مفصلة حسب وضع كل بلد، وذلك من أجل إصلاح التجارة، بما في ذلك الإجراءات غير المتعلقة بالتعريفة والحواجز الفنية أمام التجارة، وكذلك لتعزيز مؤسسات الدعم التجاري.

- **النتيجة الرابعة:** استراتيجيات تنمية المهارات لدعم النمو وتوفير فرص عمل لائقة للرجال والنساء في القطاعات التي لديها القدرة على زيادة الصادرات والمساهمة في التنوع الاقتصادي.

بعد تلقي الدعم المادي الذي قدمته مجالس كلٍ من: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بتخصيص اعتمادات لتنفيذ هذه المبادرة. وقد نجح برنامج حشد الموارد الخارجية الذي أطلقته المؤسسة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الحصول على التمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) ، ومن المتوقع أن تقوم حكومة دولة الكويت والعديد من الدول الأعضاء الأخرى في البنك بتوفير التمويل اللازم لهذه المبادرة. كما سيقوم أعضاء مجموعة الأمم المتحدة بإعداد برنامج العمل لكل من النتائج المرتقبة، ومن المتوقع أن يتم إطلاق المبادرات خلال ربيع عام 1434هـ.

زيادة تعبئة الموارد وتعزيز التكافل

العمل مع الشركاء بفاعلية لإدارة السيولة

كان عام 1433هـ عاماً مميزاً للمؤسسة في مجال إدارة السيولة ، فقد وضعت المؤسسة سياسة متحفظة و حصيفة لإدارة و إستثمار السيولة تهدف إلى ضمان استدامة أعمال المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التشغيلية حمايتها من الأزمات وتعزيز ثقة الجهات المعنية من عملاء و شركاء ومساهمين في مكانة المؤسسة المالية وجدارتها الائتمانية.

ومن خلال هذا النهج الجديد والتعاون المستمر مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، استثمرت المؤسسة سيولتها في محفظة متنوعة من الادوات الإستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل : المرابحات السلعية مع البنوك، والصكوك عالية الجودة، و تسهيلات المرابحة متوسطة الأجل مع البنوك.

وعلاوة على ذلك، و إلى جانب تعبئة الموارد من خلال المشاركة في المخاطر عن طريق التمويل الجماعي و المشترك ، و بالإضافة إلى إتباع الممارسات العملية الممتازة العمول بها في كافة المؤسسات المالية والبنوك ، بدأت المؤسسة في عام 1433هـ في بناء علاقات استراتيجية مع بعض المؤسسات المالية من خلال توقيع اتفاقات استثمار عامة لتوظيف السيولة المتوفرة لدى تلك المؤسسات بما يحقق إستفادة جميع الأطراف.

العمل مع الشركاء في إصدار خطابات الاعتمادات المستندية (L/Cs)

بعد إطلاق المبادرة الأولية لإصدارخطابات الاعتمادات المستندية نهاية العام الماضي، قامت المؤسسة بإطلاق هذا المنتج بشكل كامل في عام 1433هـ بالشراكة مع أحد البنوك العالمية. ويتم تقديم هذا المنتج كأحد الحلول المكملة لعملية السحب التي تقوم بها المؤسسة في عملياتها التمويلية لصالح عملائها في الدول الأعضاء. و هذا المنتج يمثل دخلاً إضافياً غير تمويلي للمؤسسة و في نفس الوقت يوفر للعملاء خدمة ضرورية لأعمالهم و خاصة هؤلاء المتواجدين في الدول الأعضاء الأقل نمواً و التي لا تتوفر فيها مثل هذه الخدمات بسهولة، و تعتبر من أحد التحديات التي تواجهها هذه الدول.

تعزيز التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

شكلت إدارة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية فريق عمل لدراسة مفهوم التعاون داخل المجموعة (أي: البنك الإسلامي للتنمية والشركات التابعة له، وهي: المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)، والمؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)، والمؤسسة الدولية الإسلامية للتمويل التجاري (ITFC)، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI). وقد شاركت المؤسسة بالكامل في مداولات فريق العمل وصياغة التوصيات. وقد شددت التوصيات النهائية لفريق العمل على الحاجة لخلق روح التعاون في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. كما قامت أيضاً بتغطية جميع السبل والوسائل والآليات والمسئوليات وزمن تطبيق برنامج التعاون واسع النطاق في المجموعة، والتي يمكن تلخيصها في الفئات الأربع التالية:

- خدمات الشركات المشتركة
- تعاون الأعمال
- حوكمة المجموعة
- الإدارات المتعلقة بالمجموعة

الاعتماد على تعبئة الموارد من أجل دعم احتياجات التمويل

حققت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) نتائج ممتازة عام 1433 هـ في مجال تعبئة الموارد لتوفير الأموال اللازمة لعمليات تمويل التجارة . وعولت المؤسسة على شبكة شراكاتها الاستراتيجية مع أكثر من 50 مؤسسة مالية وبنكاً دولياً وإقليمياً ومحلياً، لتعبئة موارد بلغت 3,08 مليار دولار أمريكي ، مثلت نحو 69 % من موافقات تمويل التجارة و التي بلغ في مجملها 4,46 مليار دولار أمريكي في عام 1433 هـ .

وخلال عام 1433 هـ قامت المؤسسة بتنظيم 23 عملية تمويل جماعي و مشترك لتسع من الدول الأعضاء. وبفضل خبرتها الريادية في تنظيم التمويلات الإسلامية الجماعية ، استطاعت توفير الموارد اللازمة لعمليات تمويل التجارة الضخمة ، إحداها كان أكبر عملية تمويل جماعي في تاريخ المؤسسة وصلت قيمتها إلى 855 مليون دولار أمريكي بمشاركة 29 بنكاً ومؤسسة مالية.

ولأن عمليات تمويل التجارة المهيكلة تنمو بشكل مطّرد، فقد نجحت المؤسسة في جذب عدد متزايد من الشركاء لمثل هذا النوع من العمليات. وفي العام 1433 هـ قدمت المؤسسة بتنظيم 13 عملية تمويل مهيكلة بإجمالي 626 مليون دولار أمريكي استطاعت المؤسسة تعبئة 330 مليوناً منها ، أي حوالي 53 % من إجمالي متطلبات التمويل.

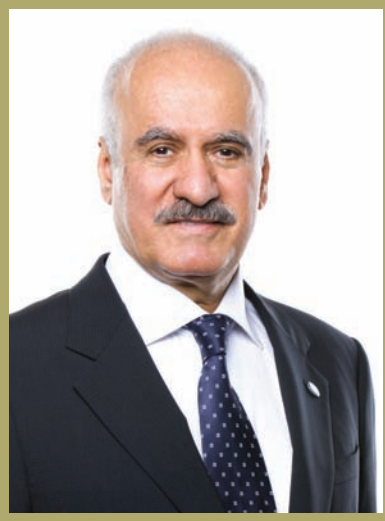

المربع 3:
شراكة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مع صندوق أوبك للتنمية الدولية (OFID)

"إن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من أوائل الشركاء وأعلاهم مكانة لدى صندوق أوبك للتنمية الدولية في مجال تمويل التجارة. فمنذ عام 2008 شاركت المؤسستان معاً في أكثر من ستين صفقة ، مما سمح لصندوق الأوبك للتنمية الدولية بتوسيع قدرته على التوسع لتعزيز التجارة في الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأوربا الشرقية. ويفخر صندوق الأوبك بهذه العلاقة ، ويرى في المؤسسة شريكاً يمكن الإعتماد عليه يتمتع بمعرفة عميقة بالأسواق التي يعمل بها عن كثب".

سليمان الحريش
المدير العام
صندوق الأوبيك للتنمية الدولية (OFID)

اللجنة المكلفة في مجموعة البنك بقضايا التجارة (GTRC)

تعتبر التجارة المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي والحد من الفقر والتنمية المستدامة، فضلاً عن أنها المجال الذي يؤدي إلى التنمية الاقتصادية، حيث تدفع التعاون والتكافل بين الجهات الفعالة في كل من القطاعين العام والخاص ذلك المحرك إلى العمل بكفاءة وفعالية لصالح الشعوب.

وقد كان ذلك سببا رئيسيا لتكوين اللجنة المكلفة في مجموعة البنك بقضايا التجارة (GTRC) في عام 2009 بتوجيه من رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وذلك لحل المشاكل فيما بين الكيانات والإدارات المختلفة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛ لتحسين عمليات التنسيق والتعاون فيما يخص تدخلات المجموعة المختلفة في المسائل التجارية.

ويعتبر الهدف العام للجنة المكلفة في مجموعة البنك بقضايا التجارة بأنه ترجمة للتوجه الاستراتيجي المتصل بالتجارة من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بحيث يعزز التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي وتحويل التجارة بين الدول الأعضاء إلى مشروعات تنفيذية وبرامج من خلال المعرفة والجهود الجماعية، وبما يضمن أيضاً التعاون والتكافل داخل المجموعة لمساعدة الدول الأعضاء في كافة أوجه التجارة.

ومن أجل تحقيق أهدافها، شكّلت لجنة حل الموضوعات المتعلقة بالتجارة في المجموعة "لجانًا فرعية" فنية، تكون مهمتها الأساسية حل الموضوعات في المجالات ذات الأولوية:
1) المساعدة من أجل التجارة؛ 2) التنافسية؛ 3) التجارة والزراعة؛ 4) تسهيل التجارة والنقل؛ 5) المشاريع المتكاملة.

لقد تطورت لجنة حل الموضوعات المتعلقة بالتجارة في المجموعة، بحيث أصبحت منصة لتضافر الجهود والتنسيق في كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ومنذ تأسيسها، أظهرت اللجنة العديد من الأمثلة على الأعمال التعاونية لإدارات وكيانات المجموعة ذات الصلة، حيث جُمعت الموارد البشرية والمالية من مختلف الإدارات لتصميم وتنفيذ الإجراءات الجماعية التي من شأنها ترك الأثر الأكبر على التنمية في الدول الأعضاء. وأثناء تطوير قدراتها وتحسين سبل التعاون في المجموعة، مارست اللجنة دوراً حاسماً في دمج التجارة داخل كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وعرضت بشكل أفضل الجهود التي تبذلها المجموعة في مجال تنمية التجارة. وفيما يلي عرض سريع لأنشطتها على مدار ثلاث سنوات.

الدكتور/ وليد الوهيب، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، يؤكد على دور المؤسسة الفعال في تعزيز التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي أثناء الاجتماع الرابع للمجموعة التشاورية

استمر تطبيق توصيات فريق العمل في كافة مؤسسات المجموعة خلال عام 1433هـ وشاركت المؤسسة بفعالية في ذلك المسعى.

وقد وقعت المؤسسة اتفاقيات مستوى الخدمة مع البنك الإسلامي للتنمية وذلك فيما يتعلق بالخدمات المشتركة للشركات، وتلزم هذه الاتفاقيات بالمشاركة في التكاليف والكفاءة التشغيلية في تقديم الخدمات.

وفي مجال التعاون في الأعمال التجارية، تعمل المؤسسة مع البنك الإسلامي للتنمية في مبادرتها التعاونية تحت اسم "استراتيجية شراكة الدول الأعضاء" (MCPS). وفي إطار تلك المبادرة، يشترك البنك الإسلامي للتنمية مع أعلى المستويات في الدول الأعضاء لرسم الاستراتيجية مع اتباع نهج شامل لمساعدة ودعم التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. وقد عملت المؤسسة بشكل وثيق مع البنك الإسلامي للتنمية في هذه المبادرة الاستراتيجية خلال عام 1433هـ، وشاركت في تنمية استراتيجية الشراكات لعدد من الدول الأعضاء، مثل: تركيا، وأندونيسيا، ومالي، وأوغندا، وموريتانيا، وباكستان. وقد أدرجت المؤسسة باستمرار في خطتها السنوية الدور والتدخلات المنصوص عليها في استراتيجية الشراكة لتنفيذها من قبل الدول الأعضاء المعنية. ومازالت استراتيجية الشراكة لدول مثل: كازاخستان، وماليزيا، والمغرب، والسنغال، قيد الإعداد، و الذي تشارك المؤسسة بنشاط فعال في تلك الجهود.

كما تسعى المؤسسة أيضاً نحو التعاون في مجال الأعمال مع كيانات المجموعة الأخرى، مثل: المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الاسلامية للتنمية، من خلال التكاتف مع هذه الكيانات لتطوير الأعمال وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وقد وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم MoU مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وتمويل الاستيراد، واتخذت منها سياسة بنكية رئيسة، تنظم بموجبها عمليات تجارية مع التأمين على تمويل الاستيراد من قبل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات، والقيام ببعثات التسويق المشتركة. وقد فتح هذا التعاون فرص تمويل تجاري جديدة، وتم هيكلة العديد من عمليات التمويل التجاري بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وبالمثل، كذلك تتعاون المؤسسة بشكل نشط مع المؤسسة الإسلامية للتنمية فيما يتعلق بمنتدى "ثقة" (منتدى تطوير الأعمال)، وصياغة استرايجية تنمية القطاع الخاص وبيع فرص الأعمال بين الدول الأعضاء. وتشارك كل من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية للتنمية بالإضافة إلى بعض نوافذ البنك الإسلامي للتنمية، بانتظام في عمليات تمويل التجارة تحت قيادة المؤسسة؛ وذلك لتمويل عمليات التجارة الكبرى في الدول الأعضاء. كما تتعاون المؤسسة أيضا مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في تطوير منتجات التمويل الإسلامي.

وهناك عدد من المنابر الهامة في إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مثل: الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومنتدى تعاون مجموعة بنك التنمية الإسلامي (IGCF)، واجتماعات لجنة إدارة المجموعة (GMCM)، واللجنة المشتركة للشريعة الإسلامية لكافة شركات ومؤسسات المجموعة. وإجمالاً، فإن كافة مؤسسات وشركات المجموعة تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية الموحدة، وتشارك في تنظيم محاضرات وندوات مختلفة ذات تأثير طويل الأمد في تعزيز التعاون على نطاق المجموعة.

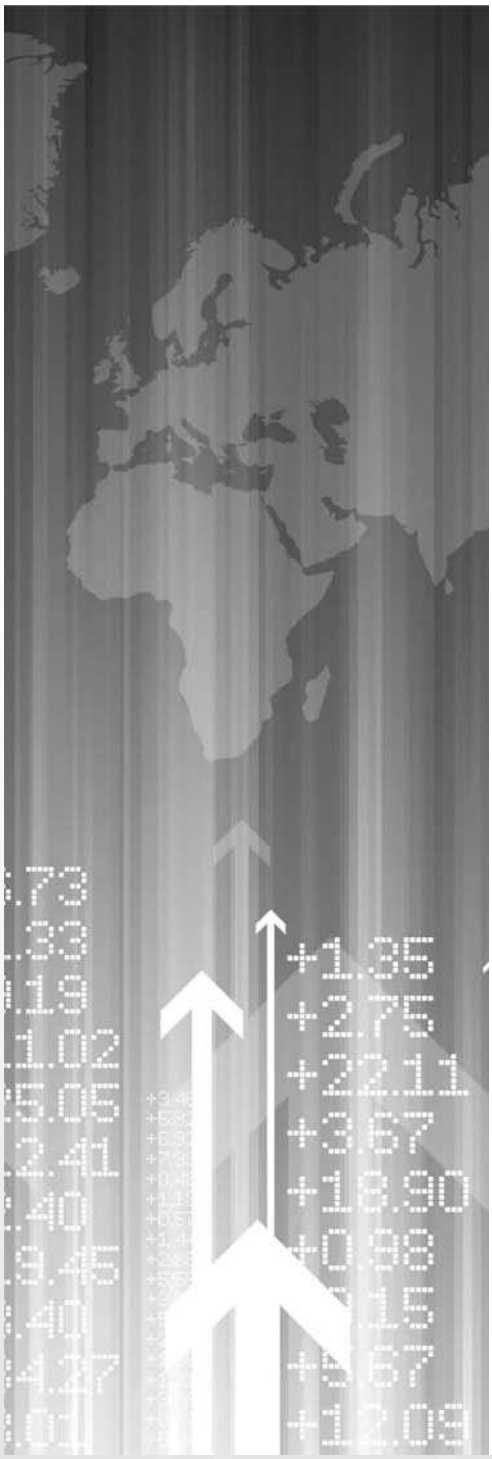

• المشروعات المتكاملة:

في عام 1433هـ شرعت اللجنة الفرعية للمشروع المتكامل في تنمية قطاع القطن الذي وصف بأنه أمر استراتيجي، وذلك يرجع إلى حقيقة أن القطن يؤدي دوراً هاماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي هذا الصدد، أجرت اللجنة الفرعية من خلال الاستشاريين، مشروع تقرير حول "دراسات حالة الاحتياجات" لقطاعات القطن في كل من: بوركينافاسو ومالي، وذلك للمشاركة في الحوارات، والمناقشات، ومراجعة سلسلة القيمة الزراعية للقطن بالكامل على أرض الواقع. وبعد المراجعة، سوف يحدد ذلك التقرير المشاكل الحالية ووسائل التطوير والكسب السريع لجميع الأطراف.

فضلت اللجنة المبادرة إلى عمل الجماعي وتشكيل فريق يركز على القطن خلال فترة زمنية مدتها ستة أشهر. ويتألف هذا الفريق من أصحاب الأسهم ذوي الصلة، ويعمل كآلية تجسير من أجل توحيد الجهود وتحويل الخطط والرؤى إلى واقع ملموس. وسيكون هذا العمل بمثابة مركز التنسيق وذراع نشر المعلومات داخل الفريق وبين أصحاب الأسهم ذوي الصلة بالقطن.

• تنافسية التجارة

كان الاندماج الناجح في الأسواق العالمية دافعاً قوياً للنمو في العديد من الدول النامية، إلا أن كل تلك الدول لم تشارك بفاعلية في السعي نحو ذلك الاندماج. وهذا يدعو إلى المزيد من الاهتمام بسياسات تسهيل التجارة وزيادة المنافسة. وتركز اللجنة الفرعية للقدرة التنافسية على التنافس في الصادرات، بهدف صياغة استراتيجية تنافسية للتجارة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية جنباً إلى جنب مع البرامج والأنشطة ذات الصلة.

نظمت اللجنة الفرعية للقدرة التنافسية ورشة عمل مشتركة بين مجموعة البنك الإسلامي ومجموعة البنك الدولي، حول بناء القدرات في مجال التجارة والقدرة التنافسية بين دول منظمة التعاون الإسلامي. إضافة إلى ذلك، يجري حاليا القيام بسلسلة من الجهود التعاونية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة. وعلاوة على ذلك، سيعمل فريق اللجنة الفرعية عن كثب للتصدي للتحديات التنافسية المتعلقة بخفيض التكاليف المتصلة بالتجارة والتغلب على إخفاقات السوق والحكومات.

جهود اللجنة المكلفة في مجموعة البنك بقضايا التجارة في إدماج التجارة في برامج ومبادرات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

• المساعدة من أجل التجارة (AFT)

تهدف مبادرة المساعدة من أجل التجارة بالدرجة الأولى إلى معالجة قيود "جانب الإمداد" في الدول النامية والدول الأقل نمواً، وذلك من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية وبنيتها التحتية. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز صادرات تلك الدول والاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق التي يتيحها النظام التجاري متعدد الأطراف.

تم تكليف اللجنة الفرعية للمساعدة من أجل التجارة بالعمل بصفتها مركز التنسيق للتعامل مع المسائل المتعلقة بهذه المبادرة. وفي هذا الصدد، نجح فريق المساعدة من أجل التجارة أيضا من خلال لجنة حل المشاكل التجارية بالمجموعة في التنسيق لنشر أول تقرير لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ضمن التقرير العالمي الثالث عن "المساعدة من أجل التجارة". ويدل هذا التقرير على مشاركة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في مختلف القطاعات لتعزيز الإنتاجية والنمو في الدول الأعضاء مع السعي وراء الهدف النهائي وهو تعزيز قدرات تلك الدول على التصدير.

كما نظمت اللجنة الفرعية للمساعدة من أجل التجارة بالتعاون مع إدارة التعاون والتكامل، ندوة ناجحة جداً للدول الأفريقية الأعضاء، بغية الحصول على تقييم مباشر لاحتياجات الأعضاء المعنيين بمبادرة المساعدة من أجل التجارة والسعي للحصول على توجيهاتهم بشأن مسار العمل المستقبلي للقارة الأفريقية من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وتعمل اللجنة الفرعية حالياً بشكل وثيق بالتعاون مع برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة (TCPP) للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، على القيام بكافة الاستعدادات اللازمة لمشاركة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في التقرير السنوي الرابع للمساعدة من أجل التجارة. وبالإضافة إلى ذلك تعمل اللجنة الفرعية داخل إطار جميع كيانات وإدارات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لإعداد الطبعة الجديدة من تقرير مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول المساعدة من أجل التجارة، والتي سوف تستعرض فيه إنجازاتها في مجال تعزيز وتسهيل التجارة وتنمية القطاع الخاص في الدول الأعضاء.

• التجارة والزراعة

قامت اللجنة الفرعية للتجارة والزراعة بإجراء دراسة للثروة السمكية في كل من موريتانيا والسنغال، وقامت بتغطية العديد من المعايير التي تلبي الأهداف الاقتصادية، مثل: خلق فرص العمل، وزيادة الدخل، وفتح أسواق دولية، وكسب العملة الصعبة. وتعتبر الثروة السمكية أحد بنود الأمن الغذائي، إذ إن معظم الدول الأعضاء لديها واجهات ساحلية، ولكن قطاعات الصيد فيها بدائية مع وجود أعداد كبيرة من الفقراء العاملين بها. لذا فقد استهدفت الدراسة تخفيف حدة الفقر في هذه الدول.

المضي قدماً:

و قد دخلت الآن لجنة المجموعة لحل المشاكل المتعلقة بالتجارة مرحلة جديدة أضحت فيها منبرًا لرعاية الأفكار والتنسيق بين المهارات المختلفة والخبرات والمعارف والموارد المالية للإدارات والكيانات، ووضعها في صيغ جماعية وإجراءات تعاونية تسهم في تحقيق إنجازات البنك الإسلامي للتنمية في إطار المسؤولية الملقاة على عاتقه لتنمية التجارة.

تجري حالياً مراجعة الهيكل الحالي للجنة حل المشاكل التجارية بالمجموعة وأعضاء فريقها وأدوار ومهام اللجان الفرعية والمبادىء التي يسيرون عليها في عملهم مع مجموعة إدارات البنك الإسلامي للتنمية وكياناته. وبناء على توجيهات الإدارة العليا لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية سوف يتم الانتهاء من ذلك قريبا. وستتركز مهمة اللجنة وشكلها الجديد على تصميم وتقديم المساعدات الفنية المرتبطة بالتجارة لمجموعة البنك، وذلك في إطار استراتيجيات الشراكة بين الدول الأعضاء، ومبادرات المساعدة من أجل التجارة، والبرنامج التنفيذي لتعزيز التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي و سوف يتم تنسيق علاقات الشراكة بين مجموعة البنك وهيئات التجارة الدولية وأعضاء منظمة التعاون الإسلامي على أساس برامجي ومنهجي مرتبط بتحقيق النتائج المرجوة.

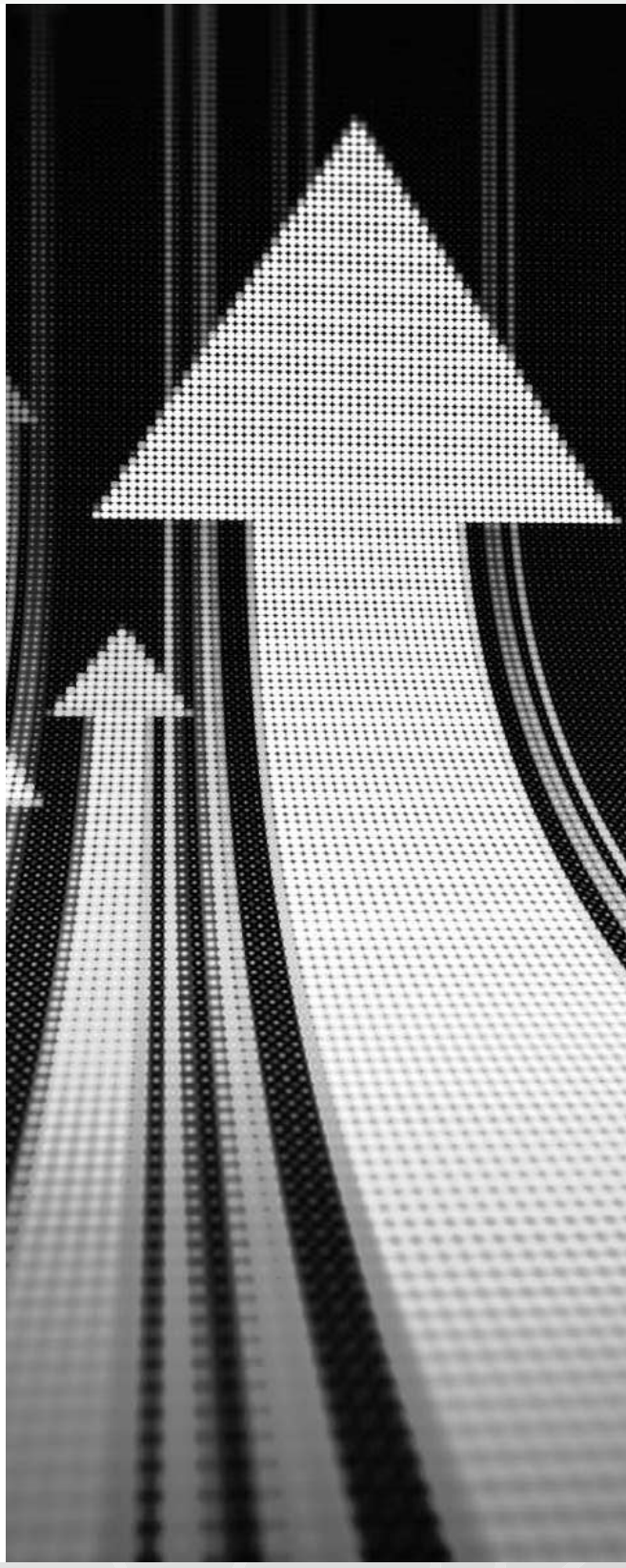

• تسهيل التجارة والنقل

شُكِّلت اللجنة الفرعية لتسهيل التجارة والنقل لتحقيق الأهداف التالية: (1) تطوير وتجميع الخبرات والمعارف حول قضايا تسهيل التجارة والنقل، بحيث تكون نافذة المعرفة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية فيما يخص تسهيل التجارة والنقل؛ (2) صياغة حلول وإجراءات مبتكرة لتسهيل التجارة والنقل لعمليات البنك الإسلامي للتنمية ومشروعات المساعدة الفنية. وقد وضعت تلك الأهداف لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها؛ حتى تتمكن من وضع وتنفيذ تدابير تسهيل التجارة والنقل على المستويات الوطنية والإقليمية وعلى مستوى المنظمة.

وفي هذا الصدد، شاركت لجنة تسهيل التجارة والنقل في إعداد دراسة أوّلية عن استراتيجية ممرات النقل للمنظمة، وقامت بتنظيم الأحداث التالية مع الجهات المعنية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وإداراته:

- ورشة عمل منظمة التعاون الإسلامي/ فريق الخبراء حول أدوار ممرات النقل في التجارة والسياحة الخاصة بالمنظمة من 7 – 9 يونيو 2011 أزمير– تركيا.
- ورشة عمل المنظمة حول تسهيل التجارة مع التشديد على التعاون عبر الحدود ودور إدارات الجمارك، 21 – 23 نوفمبر 2011 أنقرة– تركيا.

يقوم فريق عمل تسهيل التجارة والنقل في لجنة حل المشاكل التجارية بالمجموعة بالتعاون مع برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة TCPP للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وإدارة البنية التحتية لمجموعة عمليات البنك الإسلامي للتنمية، بتنظيم منتدى رفيع المستوى حول تسهيل التجارة والشبّاك الموحد لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، وذلك في الدار البيضاء بالمغرب في الفترة من 26-25 فبراير 2013، حيث سيتم صياغة مقترحات مختلفة لمشروعات تسهيل التجارة من قبل المشاركين من الدول الأعضاء. وتشمل: 1) إنشاء شباك إقليمي موحد في اتحاد المغرب العربي ودول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAMEU) لتعزيز التجارة البينية؛ (2) إنشاء بوابة المعلومات التجارية الإقليمية/ مواقع الكترونية للدخول على الأسواق؛ (3) إعادة تطبيق الإجراءات التي سبق تنفيذها بنجاح في الدول الأعضاء في البنك لتسهيل التجارة، وذلك من خلال مشاريع التوأمة المؤسسية وبرامج تنمية القدرات.

وعلاوة على ما سبق، فسوف تواصل اللجنة الفرعية لتسهيل التجارة والنقل عملها مع الإدارات المعنية الأخرى في المجموعة، وسوف تستكمل تنفيذ بعض البرامج لبناء القدرات وورش العمل والندوات، مع التركيز على تيسير النقل والخدمات اللوجيستية في عام 1434هـ.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

القوائم المالية

كما في 29 ذي الحجة 1433هـ (14 نوفمبر 2012)

البيان	الصفحة
تقرير مراجعي الحسابات	53
قائمة المركز المالي	54
قائمة الدخل	55
قائمة التدفقات النقدية	56
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء	57
إيضاحات حول القوائم المالية	58-72

تقرير مراجعي الحسابات

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة المركز المالي
كما في 29 ذي الحجة 1433هـ (14 نوفمبر 2012)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	1433هـ	1432هـ
الموجودات			
نقد وما يعادله	4	170,712	197,140
ودائع سلعية لدى البنوك	5	31,000	66,194
تمويل بالمرابحة ، صافي	6	484,147	343,332
إستثمارات في صكوك	8	74,962	129,193
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	9	26,409	25,507
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	10	46,401	19,955
ذمم مدينة من أطراف ذات علاقة	13	50,181	18,505
موجودات ثابتة	11	313	242
مجموع الموجودات		884,125	800,068
المطلوبات وحقوق الأعضاء			
المطلوبات			
مستحقات ومطلوبات أخرى	12	5,576	18,468
ذمم دائنة إلى أطراف ذات علاقة	13	111,188	30,004
مجموع المطلوبات		116,764	48,472
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	14	698,541	687,384
إحتياطي عام	16	71,779	72,852
إحتياطي القيمة العادلة		(6,665)	(7,567)
صافي الدخل (الخسارة) للسنة		3,706	(1,073)
مجموع حقوق الأعضاء		767,361	751,596
مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء		884,125	800,068
إلتزامات غير مدفوعة	17	241,565	339,964

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم 58 إلى رقم 72 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

pwc

تقرير مراجعي الحسابات

إلى الجمعية العامة
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

لقد راجعنا قائمة المركز المالي المرفقة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") كما في ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٣هـ (١٤ نوفمبر ٢٠١٢) وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن إعداد هذه القوائم المالية وإلتزام المؤسسة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية هو مسؤولية إدارة المؤسسة. إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستناداً إلى المراجعة التي قمنا بها.

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تتضمن أية أخطاء جوهرية. تشمل المراجعة إجراء فحص إختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة ضمن القوائم المالية. كما تشتمل المراجعة على إجراء تقييم للمبادئ المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة، ولطريقة العرض العام للقوائم المالية. ونعتقد أن مراجعتنا تعطينا أساساً مناسباً لإبداء رأينا.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المشار اليها أعلاه تمثل بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٣هـ (١٤ نوفمبر ٢٠١٢) ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل هيئة الشريعة في المؤسسة.

برايس وترهاوس كوبرز

برايس وترهاوس كوبرز
محاسبون قانونيون
ترخيص رقم ٢٥
PRICE WATER HOUSE COOPERS
CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS
LICENSE NO. 25

علي عبدالرحمن العتيبي
ترخيص رقم ٣٧٩

١٩ جمادى الأولى ١٤٣٤هـ
٣١ مارس ٢٠١٣م
جده، المملكة العربية السعودية

برايس وترهاوس كوبرز، جميل سكوير، ص.ب. ١٦٤١٥، جدة ٢١٤٦٤، المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٤٠٠-٦١٠ (٢) ٩٦٦+، فاكس: ٤٤١١-٦١٠ (٢) ٩٦٦+، www.pwc.com/middle-east

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 29 ذي الحجة 1433هـ (14 نوفمبر 2012)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	1433هـ	1432هـ
التدفقات النقدية من العمليات:			
صافي الدخل (الخسارة) للسنة		3,706	(1,073)
تعديلات لتسوية صافي الدخل (الخسارة) مع صافي النقد (المستخدم في) الناتج عن العمليات التشغيلية:			
إستهلاك	11	116	93
مخصص هبوط في الموجودات	7	20,178	14,085
أرباح إعادة تقييم (غير محققة)	8	(2,847)	(207)
ارباح بيع أصول ثابتة		(24)	-
خسارة من استبعاد صكوك		222	-
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ودائع سلعية لدى البنوك		35,194	98,806
تمويل بالمرابحة		(160,993)	9,936
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى		(26,446)	(17,008)
ذمم مدينة من/ ذمم دائنة إلى أطراف ذات علاقة		(60,492)	180,088
مستحقات ومطلوبات أخرى		(12,892)	8,633
صافي النقد (المستخدم في) الناتج عن الانشطة التشغيلية		(204,278)	293,353
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار:			
استثمارات في صكوك		(27,000)	(118,522)
متحصلات من إستبعاد صكوك		83,856	-
شراء ممتلكات ومعدات		(209)	(70)
متحصلات من بيع اصول ثابتة		46	-
صافي النقد الناتج عن (المستخدم في) أنشطة الإستثمار		56,693	(118,592)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
مساهمة رأس المال		11,157	15,684
الوارد من البنك الاسلامي للتنمية– المواراد المالية العادية بموجب اتفاق الوكالة		110,000	(25,000)
صافي النقد الناتج عن (المستخدم في) أنشطة التمويل		121,157	(9,316)
صافي التغير في النقد وما يعادله		(26,428)	165,445
نقد وما يعادله كما في بداية السنة		197,140	31,695
نقد وما يعادله كما في نهاية السنة	4	170,712	197,140

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم 58 إلى رقم 72 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة الدخل
للسنة المنتهية في 29 ذي الحجة 1433هـ (14 نوفمبر 2012)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	1433هـ	1432هـ
دخل من:			
ودائع سلعية لدى البنوك		1,139	3,289
تمويل بالمرابحة		21,030	17,132
إستثمار في صكوك		2,959	2,892
أتعاب فتح خطاب ائتمان		1,694	-
أتعاب مضاربه وأتعاب مقدمة		16,758	9,647
أخرى		458	5
		44,038	32,965
خسائر فروقات عملة		(6,087)	(5,237)
مصروفات إدارية:			
تكلفة الموظفين		(13,152)	(12,572)
إستهلاك	11	(116)	(93)
أخرى	15	(3,646)	(2,258)
		21,037	12,805
ربح إعادة التقييم (غير محققة)	8	2,847	207
مخصص هبوط في الموجودات	7	(20,178)	(14,085)
صافي الدخل(الخسارة) للسنة		3,706	(1,073)

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم 58 إلى رقم 72 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 29 ذي الحجة 1433هـ (14 نوفمبر 2012)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

1- التأسيس، الأنشطة وأخرى

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ("المؤسسة") بموجب قرار مجلس المحافظين لدى البنك الإسلامي للتنمية ("البنك") في إجتماعهم الثلاثون المنعقد بتاريخ 17 جمادى الأولى 1426هـ (24 يونيو 2005). يتم إدارة المؤسسة وفقاً لبنود إتفاقية التأسيس الخاصة بالمؤسسة. إن المؤسسة منظمة دولية تستمد كيانها القانوني من القانون الدولي العام. وكنتيجة لذلك، فإن المؤسسة قادرة على إبرام عقود والإستحواذ على وإستبعاد ممتلكات وإتخاذ مواقف قانونية. وكمؤسسة دولية، فإن المؤسسة لا تخضع لسلطة تنظيم خارجية.

تهدف المؤسسة إلى تنشيط التجارة لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري والإشتراك في الأنشطة التي تسهل التجارة البينية والتجارة الدولية. تعتبر أغلبية الموجودات التشغيلية للمؤسسة مديونيات ذات سيادة مقدمة إلى أو مضمونة من قبل الدول الأعضاء صاحبة المديونية، أو مضمونة بموجب إستثمارات في الدول الأعضاء، وهى مضمونة بطريقة مقبولة من المؤسسة.

تباشر المؤسسة أنشطتها من خلال مقر البنك الرئيسي بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. تظهر القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية، كما أن الفترة المالية للمؤسسة هي السنة الهجرية القمرية.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ 20 ربيع الثاني 1434هـ (2 مارس 2013م).

2- السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("هيئة المحاسبة") وأحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل هيئة الشريعة لدى المؤسسة. فيما يتعلق بالأمور التي لم تتطرق لها معيار من هيئة المحاسبة، تستخدم المؤسسة المعيار المناسب الصادر عن أو المطبق من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية ("مجلس المعايير") والتفسير المناسب الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس المعايير.

يتم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية والقيمة العادلة للإستثمارات في الصكوك وأسهم شركات، إيضاح 2 (د).

ب) تقديرات وإفتراضات محاسبية مؤثرة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إستخدام تقديرات وإفتراضات محددة تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما تتطلب من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة. يتم تقييم تلك التقديرات والإفتراضات والأحكام بشكل مستمر وهي مبنية على الخبرة السابقة وعوامل أخرى بما فيها الحصول عل المشورة المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها مناسبة للظروف. تبدي المؤسسة رأيها في تقدير مخصص هبوط قيمة موجودات تمويل بالمرابحة. تم توضيح أسلوب تقدير المخصص في إيضاح رقم 2 (ط).

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

قائمة التغيرات في حقوق الاعضاء
للسنة المنتهية في 29 ذي الحجة 1433هـ (14 نوفمبر 2012)
(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	رأس المال المدفوع	إحتياطي عام	إحتياطي القيمة العادلة	صافي (الخسارة) الدخل للسنة	المجموع
الرصيد كما في 1 محرم 1432هـ		671,700	69,981	(1,126)	2,871	743,426
رأس المال المساهم	14	15,684	-	-	-	15,684
المحول إلى إحتياطي عام	16	-	2,871	-	(2,871)	-
مخصص القيمة العادلة		-	-	(6,441)	-	(6,441)
صافي (الخسارة) للسنة		-	-	-	(1,073)	(1,073)
الرصيد كما في نهاية 29 ذي الحجة 1432هـ		687,384	72,852	(7,567)	(1,073)	751,596
الرصيد كما في 1 محرم 1433هـ		687,384	72,852	(7,567)	(1,073)	751,596
رأس المال المساهم	14	11,157	-	-	-	11,157
المحول إلى إحتياطي عام	16	-	(1,073)	-	1,073	-
مخصص القيمة العادلة		-	-	902	-	902
صافي الدخل للسنة		-	-	-	3,706	3,706
الرصيد كما في نهاية 29 ذي الحجة 1433هـ		698,541	71,779	(6,665)	3,706	767,361

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم 58 إلى رقم 72 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة):

د) إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

أدوات ملكية

إن القصد من الإستثمارات في حقوق الملكية هو الإحتفاظ بها لفترة طويلة الأجل من الزمن ومن المحتمل بيعها وفقاً لمتطلبات السيولة أو التغيرات في أسعار الأسهم. هذه الإستثمارات تصنف على أنها إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. يتم قياس هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة ويتم قيد أية أرباح أو خسائر غير محققة والناتجة عن إعادة القياس بالقيمة العادلة في إحتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الأعضاء إلى حين إستبعادها أو تحقيق لهبوط في قيمتها. في ذلك الوقت يتم نقل الربح أو الخسارة المعترف بها سابقاً في حقوق الأعضاء إلى قائمة الدخل.

للهبوط في قيمة إستثمارات في حقوق الملكية أنظر إيضاح 2 (ط).

ط) هبوط في قيمة الموجودات المالية

التمويل بالمرابحة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي بوجود هبوط في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. وبالتالي، تقوم المؤسسة بتحديد مخصص الهبوط في القيمة بناءاً على تقييم الخسائر المتكبدة. تشمل عملية التقييم مراجعة الموجودات المالية بتاريخ المركز المالي بهدف تحديد ما إذا كانت هناك أية مؤشرات على هبوط قيمتهم بشكل منفرد، وكذلك الخسائر التي تعاني منها المؤسسة نتيجة لإعادة جدولة المبالغ المستحقة من بعض الدول أو الأفراد ومن خط التسوية المتفق عليها. تنتج الخسارة عن الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني على الموجودات المالية المحددة في الإتفاقية. يتم تعديل مخصص الهبوط في قيمة الموجودات بشكل دوري بناءً على مراجعة الظروف الجارية. بالإضافة إلى ذلك يتم تكوين مخصص عام للخسائر عند وجود دليل موضوعي بأن هناك خسائر غير محددة للمحفظة كما بتاريخ المركز المالي. يتم تقدير ذلك بناءاً على معدلات المخاطر للدول، الظروف الإقتصادية الراهنة والنمط الإفتراضي الموجود في مكونات المحفظة.

يتم قيد تعديلات على المخصص كإضافة أو تخفيض وذلك ضمن قائمة الدخل. عند تحديد مدى كفاية المخصص المكون، تأخذ المؤسسة بعين الإعتبار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني للأداة المالية.

موجودات مالية أخرى

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي بوجود هبوط في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. يتم إحتساب قيمة خسائر الهبوط للموجودات المالية المقيدة بالتكلفة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمته العادلة المقدرة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي من خلال إستخدام حساب مخصص. عند إعتبار الأصل المالي غير قابل للإسترداد، يتم شطبه مقابل حساب مخصص. أما بالنسبة للمبالغ التي تم شطبها سابقاً والتي يتم لاحقاً إستردادها فيتم إضافتها على قائمة الدخل. يتم تسجيل مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية عند حدوث انخفاض جوهري أو لفترات طويلة في تكلفة القيمة العادلة.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة):

ج) تحويل العملات الأجنبية

(أ) عملة النشاط والعرض
تظهر البنود في القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية والتي هي عملة النشاط والعرض للمؤسسة.

(ب) معاملات وأرصدة
تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ تلك المعاملات. تحول الموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تقيد أرباح وخسائر فروقات تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل بإستثناء المكاسب والخسائر الغير محققة على الإستثمار في أسهم شركات التي تحتسب على القيمة العادلة ضمن الإحتياطي في حقوق الأعضاء.

يتم تحويل البنود الغير مالية بالعملات الأجنبية والتي تم قياسها بالتكلفة التاريخية بإستخدام أسعار الصرف في تاريخ التسجيل الأولي.

د) نقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله من أرصدة لدى البنوك والإستثمارات قصيرة الأجل الأخرى عالية السيولة وودائع سلعية لدى البنوك ذات تواريخ إستحقاق لفترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

هـ) ودائع سلعية لدى البنوك

تتم الودائع السلعية من خلال بنوك إسلامية وتستخدم لشراء وبيع السلع لتحقيق معدل ربح ثابت. إن شراء وبيع السلع محدود بشروط إتفاقية بين المؤسسة والبنوك الإسلامية. يتم قيد الودائع السلعية في بادئ الأمر بالتكلفة بما في ذلك مصاريف الشراء المرتبطة بها وتقاس لاحقاً بالتكلفة مخصوماً منها أي مبالغ مشطوبة (إن وجدت).

تصنف الودائع السلعية لدى البنوك والتي لها فترة إستحقاق ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ شرائها كنقد وما يعادله.

و) التمويل بالمرابحة

إن المرابحة هي إتفاق تقوم بموجبه المؤسسة ببيع العميل سلعة أو أصل كانت المؤسسة قد قامت بشرائه وإقتنائه بناءاً على وعد مقدم من العميل بالشراء. يتكون سعر البيع من التكلفة زائد هامش ربح متفق عليه.

تقيد الذمم المدينة من عمليات التمويل بالمرابحة بتكلفة البضاعة المباعة أو الأموال المدفوعة للمستفيدين زائداً الإيرادات المحققة للمؤسسة حتى تاريخ قائمة المركز المالي، ناقصاً الدفعات المستلمة ومخصص الانخفاض في القيمة.

تمثل الإيرادات غير المكتسبة الجزء غير المطفأ من إجمالي إيراد التمويل بالمرابحة الملتزم به في التاريخ الفعلي لدفع الأموال.

ز) إستثمارات في صكوك

أدوات مديونية
تصنف الإستثمارات في الصكوك كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. تسجل تلك الإستثمارات عند الإعتراف بها بالقيمة العادلة من تاريخ إبرام العقد. ويتم لاحقاً إعادة قياس تلك الإستثمارات في نهاية كل فترة مالية ويحمل الربح أو الخسارة على قائمة الدخل.

3 - اللجنة الشرعية

تخضع أنشطة المؤسسة لإشراف اللجنة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية و التي تتكون من أعضاء قد تم تعيينهم من قبل مجلس ادارة المؤسسة بموجب قرارها رقم. م.م/5/(24)/24/432. يتم تعيين أعضاء اللجنة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

تقوم اللجنة بالوظائف التالية:

- النظر في كل ما يوجه اليها من معاملات ومنتجات تطرحها المؤسسة للإستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وأية وثائق أخرى .
- إبداء رأيها بشأن البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية التي تعتزم المؤسسة إستخدامها ، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة و أية وثائق أخرى ، والمساهمة في تطويرها بغية تعزيز تجربة البنك في هذا الصدد.
- الإجابة على الأسئلة والإستفسارات والتوضيحات الموجهة إليها من قبل مجلس المديرين أو إدارة المؤسسة.
- المساهمة في برنامج البنك لتعزيز وعي موظفيه للعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.
- تقديم تقرير شامل لمجلس المديرين يوضح مدى إلتزام المؤسسة بمبادئ الشريعة الإسلامية في ضوء الآراء والتوجيهات والمعاملات التي تمت مراجعتها.

4 - نقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	إيضاح	1433هـ	1432هـ
نقد لدى البنوك		40,442	15,514
ودائع سلعية من خلال البنوك	5	130,270	181,626
المجموع		170,712	197,140

تتكون الودائع السلعية لدى البنوك من الودائع التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع.

5 - ودائع سلعية لدى البنوك

تتكون الودائع السلعية لدى البنوك كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	إيضاح	1433هـ	1432هـ
ودائع سلعية		161,270	247,820
ناقصاً:ودائع سلعيه تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع	4	(130,270)	(181,626)
		31,000	66,194

تستخدم الودائع لدى البنوك في بيع وشراء السلع. تتم المتاجرة بواسطة البنوك الإسلامية والبنوك التجارية نيابةً عن المؤسسة. وقد تم تحديد صلاحيات البنوك في البيع والشراء بموجب أحكام الإتفاقيات المبرمة بين المؤسسة وتلك البنوك.

2 - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة):

ي) موجودات ثابتة

تقيد الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الإستهلاكات المتراكمة والهبوط في القيمة. يحمل الإستهلاك على قائمة الدخل على أساس طريقة القسط الثابت. توزع تكلفة هذه الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها كما يلي:

معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	4 سنوات
سيارات	5 سنوات

يتم إعتبار مصاريف الصيانة والإصلاح والتي لا تعمل على إطالة العمر الإنتاجي المقدر للأصل بشكل جوهري كمصروفات ويتم قيدها في قائمة الدخل عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات الهامة والتجديدات (إن وجدت) ويتم إستبعاد قيمة الأصل المستبدل.

تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية وتقيد في قائمة الدخل.

ك) المخصصات

يتم قيد المخصصات عندما يكون لدى المؤسسة إلتزام قانوني حالي أو متوقع ناتج عن حدث سابق، وهناك إحتمال وجود إستخدام للموارد لتسوية الإلتزام، وإمكانية تقدير المبلغ بشكل يعتمد عليه.

ل) تحقيق الإيرادات

التمويل بالمرابحة

تقيد الإيرادات من التمويل بالمرابحة وفقاً لأسس الإستحقاق الزمني خلال الفترة من تاريخ الصرف الفعلي للأموال حتى تاريخ سداد الأقساط المجدولة.

ودائع سلعية لدى البنوك

تقيد الإيرادات من الودائع لدى البنوك الإسلامية وفقاً لأسس الإستحقاق الزمني خلال الفترة من تاريخ الصرف الفعلي للأموال حتى تاريخ الإستحقاق.

إستثمار في صكوك

تعتبر الإيرادات في الإستثمار في الصكوك حسب الاستحقاق الزمني بإستخدام نسبة العائد المعلنة من قبل المؤسسات المصدرة.

أتعاب المضارب

تقيد الإيرادات من أتعاب المضارب حسب الإستحقاق الزمني عند تقديم الخدمة.

إيرادات محرمة شرعياً

إن الإيرادات من النقد وما يعادله ومن الإستثمارات الأخرى التي تعتبرها إدارة المؤسسة محرمة شرعاً لا تدرج ضمن قائمة الدخل للمؤسسة، ولكن يتم تضمينها في المطلوبات المستحقة حتى يتم إتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة بخصوص الجهة التي سيحول إليها هذا الإيراد.

م) المقاصة

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وإثبات الصافي بالقوائم المالية عندما يكون لدى المؤسسة حقاً قانونياً في إجراء المقاصة والنية إما للتسوية على أساس الصافي أو بيع الأصل وتسديد المطلوبات المالية في آن واحد.

ن) زكاة وضريبة دخل

المؤسسة لا تخضع لضريبة الدخل أو الزكاة. الإلتزامات الناتجة من الزكاة وضريبة الدخل هي من مسؤولية الأعضاء بشكل فردي.

7 - مخصص هبوط في قيمة تمويل بالمرابحة (تتمة)

تتضمن موجودات تمويل بالمرابحة كما في نهاية ذي الحجة 1433هـ مبلغ 1,87 مليون دولار أمريكي (1432هـ – 8,27 مليون دولار أمريكي) كانت متأخرة الإستحقاق كما في تاريخ قائمة المركز المالي. لم تقم المؤسسة بقيد مخصص مقابل ذلك، حيث أن المبالغ ما زالت قابلة للإسترداد. ما يلي أعمار المبالغ المتأخرة الإستحقاق:

	1433هـ	1432هـ
أقل من ثلاثة أشهر	1,870	8,269
من ثلاثة أشهر إلى إثني عشر شهراً	-	-
من سنة إلى خمس سنوات	-	-

تم الإفصاح عن جودة الإئتمان والمتعلقة بالموجودات التشغيلية في إيضاح 22.

8 - إستثمارات في صكوك

تتكون حركة الإستثمارات في صكوك كما يلي:

	1433هـ	1432هـ
الرصيد في 1 محرم	129,193	10,464
استثمارات في صكوك خلال السنة	27,000	118,522
الإستبعادات خلال السنة	(84,078)	-
الربح من القيمة العادلة	2,847	207
الرصيد في نهاية ذي الحجة	74,962	129,193

الإستثمارات في الصكوك كما في نهاية ذي الحجة 1433هـ و1432هـ تتمثل في حصة من صكوك إصدارها من مختلف الحكومات ومنشآت أخرى وتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

يتم قياس القيمة العادلة للإستثمارات في الصكوك بناءاً على بيانات مختلفة عن الأسعار المدرجة والتي يمكن متابعتها. (إيضاح 22 (ج)).

9 - إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تتلخص الحركة في إستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة كما يلي:

	1433هـ	1432هـ
الرصيد في 1 محرم	25,507	31,948
إضافات خلال السنة	-	-
صافي الربح (الخسارة) في القيمة العادلة غير محققة	902	(6,441)
الرصيد في نهاية ذي الحجة	26,409	25,507

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات بناء على أسعار السوق المدرجة. (إيضاح 22 (ج))

10 - إيرادات مستحقة وموجودات أخرى

تتكون الإيرادات المستحقة والموجودات الأخرى كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	1433هـ	1432هـ
مطلوب من المشتركين في التمويل المشترك	42,180	15,054
إيرادات مستحقة من إستثمارات في صكوك	1,041	1,422
إيرادات مستحقة من الودائع السلعية	308	1,204
أتعاب مضارب مستحقة	206	206
دفعات مقدمة وموجودات أخرى	2,666	2,069
المجموع	46,401	19,955

6 - تمويل بالمرابحة، صافي

يتكون التمويل بالمرابحة كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	إيضاح	1433هـ	1432هـ
إجمالي مبالغ الذمم المدينة		2,308,630	1,211,780
ناقصاً: حصة الأعضاء المشاركين		(1,742,538)	(810,721)
إيرادات غير مكتسبة		(7,238)	(3,198)
		558,854	397,861
ناقصاً: مخصص الإنخفاض في القيمة	7	(74,707)	(54,529)
التمويل بالمرابحة، صافي		484,147	343,332

إن جميع السلع المشتراة بغرض إعادة البيع بموجب التمويل بالمرابحة تتم على أساس الشراء بغرض إعادة البيع إلى عميل محدد. ويعتبر الإتفاق مع العميل ملزماً. وبالتالي، فإن أية خسارة تتكبدها المؤسسة لعدم إلتزام العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل. تقوم المؤسسة أيضاً بإبرام إتفاقيات تمويل بالمرابحة مشتركة من قبل عدة أعضاء.

دخلت المؤسسة في إتفاقية تمويل بالمرابحة مشتركة مع مؤسسات مختلفة، وتمثل حصة الأعضاء المشاركين أعلاه نسبة هؤلاء المشاركين في إجمالي الذمم المدينة الخاصة بإتفاقيات تمويل المرابحة المشتركة.

7 - مخصص هبوط في قيمة تمويل بالمرابحة

فيما يلي حركة مخصص الهبوط في قيمة تمويل بالمرابحة كما في نهاية ذي الحجة كما يلي:

	1433هـ	1432هـ
الرصيد في 1 محرم	54,529	40,444
المحمل على السنة	20,178	14,085
الرصيد في نهاية ذي الحجة	74,707	54,529

إن مخصص الهبوط في القيمة أعلاه يتألف من الفرق بين القيمة الدفترية لموجودات تمويل بالمرابحة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمنية المحددة على الأصل في تلك الإتفاقيات. تظهر هذه الفروق إما نتيجة إعادة الجدولة للأقساط المستحقة أو بالاعتماد على أفضل تقدير لدى الإدارة عن توقيت التدفقات النقدية المستقبلية من تلك الموجودات.

لا يوجد دخل من موجودات تمويل بالمرابحة منخفضة القيمة في قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية في 29 ذي الحجة 1433هـ و1432هـ.

13 - أرصدة مع أطراف ذات علاقة

خلال أدائها لأعمالها العادية، تتلقى المؤسسة تمويل من البنك الإسلامي للتنمية وتقوم بتنفيذ معاملات مع أطراف ذات علاقة. إن شروط التمويل المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية والمعاملات المنفذه مع أطراف ذات علاقة تم إعتمادها من قبل إدارة المؤسسة والتي تخضع لقواعد وأنظمة ومبادئ البنك الإسلامي للتنمية.

ا) مطلوب من أطراف ذات علاقة

	1433هـ	1432هـ
البنك الإسلامي للتنمية	49,730	18,007
برنامج البنك العربي الأفريقي للتنمية (باديا)	451	498
	50,181	18,505

ب) مطلوب إلى أطراف ذات علاقة

	1433هـ	1432هـ
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق وقف موارد	75	29,295
الحسابات الخاص	1,052	698
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق تقاعد	61	11
البنك الإسلامي للتنمية – صندوق تقاعد طبي	110,000	-
المستحق للبنك الإسلامي للتنمية من خلال اتفاق الوكالة	111,188	30,004

1. خلال عام ١٤٣٣ هـ وقعت المؤسسة إتفاقية وكالة مع البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 110 مليون دولار أمريكي، بحيث تقوم المؤسسة بدفع أرباح الوكالة بقيمة ليبور زائد 104 نقاط (1432هـ: لا شئ).

2. إن الأرصدة المطلوبة من/ المطلوبة إلى أطراف ذات علاقة لا تتضمن أي عمولات كما أنه ليست هناك أية شروط لإعادة سداده.

3. وفقاً لقرار مجلس المدراء التنفيذيين في البنك الإسلامي للتنمية رقم م م ت 27/12/428 (249)/157 بتاريخ 27 ذي الحجة 1428هـ (الموافق 6 يناير 2008). لقد قرر المجلس بتخصيص مبلغ 1 مليار دولار أمريكي من الموارد المالية العادية للبنك الإسلامي للتنمية لصالح المؤسسة سوف تقوم بحيث المؤسسة بدور المضارب نسبة لعقد المضاربة بتاريخ 10 ربيع الأول 1429هـ (الموافق 18 مارس 2008).

4. إن حصة المؤسسة في مكاسب أتعاب المضاربة من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية هي مقابل حصتها من الأرباح التي تتعلق بمعاملات تمويل بالمرابحة.

ج) تعويضات الإدارة العليا:

تتمثل التعويضات المدفوعة أو المستحقة للإدارة العليا نظير خدماتها بما يلي:

	1433هـ	1432هـ
رواتب وبدلات أخرى قصيرة الأجل	880	939

11 - موجودات ثابتة

تتكون الموجودات الثابتة كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	سيارات	معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	المجموع
التكلفة			
كما في 1 محرم 1433هـ	105	378	483
إضافات خلال السنة	173	36	209
إستبعادات خلال السنة	(105)	-	(105)
كما في 29 ذي الحجة 1433هـ	173	414	587
ناقصاً: الإستهلاكات المتراكمة			
كما في 1 محرم 1433هـ	(77)	(164)	(241)
المحمل خلال السنة	(37)	(79)	(116)
إستبعادات خلال السنة	83	-	83
كما في 29 ذي الحجة 1433هـ	(31)	(243)	(274)
صافي القيمة الدفترية:			
كما في 29 ذي الحجة 1433هـ	142	171	313
التكلفة			
كما في 1 محرم 1432هـ	105	308	413
إضافات خلال السنة	-	70	70
كما في 29 ذي الحجة 1432هـ	105	378	483
ناقصاً: الإستهلاكات المتراكمة			
كما في 1 محرم 1432هـ	(56)	(92)	(148)
المحمل خلال السنة	(21)	(72)	(93)
كما في 29 ذي الحجة 1432هـ	(77)	(164)	(241)
صافي القيمة الدفترية:			
كما في 29 ذي الحجة 1432هـ	28	214	242

12 - مستحقات ومطلوبات أخرى

تتكون المستحقات والمطلوبات الأخرى كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	1433هـ	1432هـ
إيرادات محظورة من قبل الشريعة	3,043	550
المستحق إلى المشتركين في التمويل المشترك	722	8,313
مستحقات ومصاريف أخرى	362	438
المستلم بالزيادة عن رأس المال	105	105
إيداعات إئتمانية	-	7,422
أخرى	1,344	1,640
المجموع	5,576	18,468

يمثل المستلم بالزيادة عن رأس المال مبالغ مستلمة من أعضاء تحت حساب رأس المال المدفوع لم تستحق بعد.

18 - أرباح ومصاريف ممنوعة من قبل الشريعة

الأرباح المحققة من تعاملات محظورة من قبل الشريعة تم ادراجها ضمن المستحقات والمطلوبات الأخرى وقد بلغت 3 مليون دولار أمريكي لسنة 1433هـ (1432هـ: 0,55 مليون دولار أمريكي). تكون معظم هذا المبلغ من عوائد من استثمارات في بنك تقليدي (ايضاح رقم 9). يمثل هذا الاستثمار اسهم شركات تم اقتناؤها نتيجة تسوية ارصده لعمليات تمويل بالمرابحة.

19 - الموجودات والمطلوبات حسب فترات إستحقاقها أو الفترات المتوقعة لتحويلها إلى نقد

1433هـ	فترة الإستحقاق محددة				فترة الإستحقاق غير محددة	المجموع
	أقل من ٣ شهور	٣ شهور إلى ١٢ شهر	سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات		
الموجودات						
نقد وما يعادله	170,712	-	-	-	-	170,712
ودائع سلعية	-	31,000	-	-	-	31,000
تمويل مرابحة	172,730	295,542	15,875	-	-	484,147
إستثمارات في صكوك	-	-	59,068	15,894	-	74,962
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	-	-	26,409	26,409
ذمم مدينة من اطراف ذات علاقة	50,181	-	-	-	-	50,181
مجموع الموجودات	393,623	326,542	74,943	15,894	26,409	837,411
المطلوبات						
مستحقات ومطلوبات أخرى	1,437	-	-	-	4,139	5,576
ذمم دائنة من أطراف ذات علاقة	111,188	-	-	-	-	111,188
مجموع المطلوبات	112,625	-	-	-	4,139	116,764

1432هـ	فترة الإستحقاق محددة				فترة الإستحقاق غير محددة	المجموع
	أقل من ٣ شهور	٣ شهور إلى ١٢ شهر	سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات		
الموجودات						
نقد وما يعادله	197,140	-	-	-	-	197,140
ودائع سلعية	-	66,194	-	-	-	66,194
تمويل مرابحة	178,248	130,222	1,802	-	33,060	343,332
إستثمارات في صكوك	-	-	129,193	-	-	129,193
إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	-	-	25,507	25,507
ذمم مدينة من اطراف ذات علاقة	18,505	-	-	-	-	18,505
مجموع الموجودات	393,893	196,416	130,995	-	58,567	779,871
المطلوبات						
مستحقات ومطلوبات أخرى	10,491	-	-	-	7,977	18,468
ذمم دائنة من أطراف ذات علاقة	30,004	-	-	-	-	30,004
مجموع المطلوبات	40,495	-	-	-	7,977	48,472

14 - رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال المؤسسة المدفوع كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	1433هـ	1432هـ
المصرح به: 300,000 سهم بقيمة 10,000 دولار أمريكي للسهم الواحد	3,000,000	3,000,000
المصدر: 75,000 سهم بقيمة 10,000 دولار أمريكي للسهم الواحد	750,000	750,000
أسهم مصدرة غير مكتتب بها	(42,920)	(42,920)
رأس المال المكتتب به	707,080	707,080
رأس مال لم يتم استدعاؤه	(3,333)	(17,823)
رأس المال المطلوب	703,747	689,257
أقساط مستحقة غير مدفوعة	(5,206)	(1,873)
رأس المال المدفوع	698,541	687,384

15 - مصاريف إدارية أخرى

تتكون المصاريف الإدارية الأخرى كما في نهاية السنة في ذو الحجة من التالي:

	1433هـ	1432هـ
استشارات و تسويق	1,117	805
مصاريف سفر	849	432
إتصالات و اشتراكات	746	-
مصاريف إجتماعات	552	482
أخرى	382	539
	3,646	2,258

16 - إحتياطي عام

بموجب الفصل السادس من المادة رقم 27 من إتفاقية تأسيس المؤسسة، يجب أن يتم تحويل صافي الدخل السنوي للمؤسسة إلى الإحتياطي العام، بناءً على موافقة مجلس الإدارة، حتى يبلغ هذا الإحتياطي 25 % من رأس المال المكتتب به للمؤسسة. أي فائض في صافي الدخل عن الحد المذكور أعلاه متاح للتوزيع على الدول الأعضاء.

17 - إلتزامات غير مدفوعة

بلغت الإلتزامات غير المدفوعة كما في نهاية ذي الحجة ما يلي:

	1433هـ	1432هـ
تمويل بالمرابحة	241,565	339,964

21 - صافي الموجودات في عملات أجنبية

	1433هـ	1432هـ
يورو	(6,550)	38,461
جنيه إسترليني	(2)	17,153
ريال سعودي	5,417	23,359
الدرهم الإماراتي	101	100
درهم مغربي	(131)	(136)
الين الياباني	-	(85)
الرينغت الماليزي	-	(61)

22 - إدارة المخاطر

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بإدارة المخاطر للمؤسسة وذلك طبقاً لمبادئ إدارة المخاطر لدى البنك الإسلامي للتنمية. لدى البنك الإسلامي للتنمية قسم لإدارة المخاطر ("القسم") يقوم بتقديم خدمات إدارة المخاطر للمؤسسة. إن هذا القسم مسؤول عن التعامل مع كافة سياسات المخاطر ومناهجها وإجراءاتها بهدف تحقيق مستوى ثابت وآمن ومستمر من المخاطر المنخفضة للمؤسسة من خلال تحديد وقياس ومراقبة كافة أنواع المخاطر الملازمة لأنشطتها. كما قامت المؤسسة بتأسيس لجنة لإدارة المخاطر وهي مسؤولة عن مراجعة سياسات وإجراءات وقواعد إدارة المخاطر وتحديد إطار العمل في المؤسسة لإدارة المخاطر بهدف التأكد من وجود رقابة مناسبة على كافة المخاطر الجوهرية الناتجة عن المعاملات المالية للمؤسسة.

أ) مخاطر الإئتمان

إن مخاطر الإئتمان هي مخاطر عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بإلتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية.

بالنسبة لجميع فئات الموجودات المالية التي تملكها المؤسسة، فإن أقصى مبلغ لمخاطر الإئتمان الذي تتعرض له المؤسسة هو القيمة الدفترية لتلك الموجودات المبينة في قائمة المركز المالي. إن الموجودات التي تعرض المؤسسة لمخاطر الإئتمان تتمثل بشكل رئيسي في الودائع السلعية والتمويل بالمرابحة.

تم تغطية التمويل بالمرابحة بالحصول في أغلب الأحيان على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء وضمانات بنوك تجارية صادرة من مؤسسات ذات تقييم مقبول من قبل المؤسسة بناءً على سياساتها. تستفيد المؤسسة من وضع الدائن المفضل في التمويل بالمرابحة عن طريق منحها الأولوية قبل الدائنين الآخرين في حالة عدم السداد مما يشكل حماية قوية ضد الخسائر الإئتمانية.

تتضمن المخاطر الإئتمانية خسائر محتملة من عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف الآخر (مثل الدول والبنوك/ المؤسسات المالية، العملاء، إلخ.) في تسوية إلتزاماتها تجاه المؤسسة. وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة بتطوير ووضع سياسات إئتمانية شاملة كجزء من إجمالي إطار عمل إدارة مخاطر الإئتمان لتوفير توجيهات واضحة عن مختلف أنواع التمويل.

20 - تركيز الموجودات

إن تحليل الموجودات حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

1433هـ	نقد وما يعادله	ودائع سلعية لدى البنوك	تمويل بالمرابحة	إستثمارات في صكوك	إستثمارات بالقيمة العادلة في حقوق الملكية	مطلوب من أطراف ذات علاقة	المجموع
أذربيجان	-	-	23,406	-	-	-	23,406
البحرين	30,270	-	9,976	-	-	-	40,246
بنجلاديش	-	-	175,875	-	-	-	175,875
مصر	-	-	24,541	-	-	-	24,541
فرنسا	60,000	15,000	-	-	-	-	75,000
غامبيا	-	-	5,114	-	-	-	5,114
إندونيسيا	-	-	22,566	10,619	-	-	33,185
ايران	-	-	83,493	-	-	-	83,493
اليابان	-	5,000	-	-	-	-	5,000
كازاخستان	-	-	33,850	-	-	-	33,850
ماليزيا	3,180	-	-	23,375	-	-	26,555
موريتانيا	-	-	5,330	-	-	-	5,330
باكستان	-	-	5,233	-	-	-	5,233
قطر	-	-	-	5,246	-	-	5,246
المملكة العربية السعودية	50,998	-	10,278	7,182	26,409	50,181	145,048
تركيا	-	11,000	79,439	-	-	-	90,439
الامارات العربية المتحدة	-	-	4,201	28,540	-	-	32,741
المملكة المتحدة	26,264	-	-	-	-	-	26,264
أخرى	-	-	845	-	-	-	845
الإجمالي	170,712	31,000	484,147	74,962	26,409	50,181	837,411

1432هـ	نقد وما يعادله	ودائع سلعية لدى البنوك	تمويل بالمرابحة	إستثمارات في صكوك	إستثمارات بالقيمة العادلة في حقوق الملكية	مطلوب من أطراف ذات علاقة	المجموع
أذربيجان	-	-	17,555	-	-	-	17,555
البحرين	461	-	8,377	-	-	-	8,838
بنجلاديش	-	-	80,396	-	-	-	80,396
فرنسا	75,000	2,678	-	-	-	-	77,678
غامبيا	-	-	11,059	-	-	-	11,059
إندونيسيا	-	-	39,813	10,969	-	-	50,782
ايران	-	-	44,003	-	-	-	44,003
اليابان	60,000	9,016	-	-	-	-	69,016
الأردن	-	-	9,050	-	-	-	9,050
كازاخستان	-	-	3,870	-	-	-	3,870
الكويت	-	-	10,074	-	-	-	10,074
مالديف	-	-	7,079	-	-	-	7,079
ماليزيا	4,925	-	-	38,433	-	-	43,358
موريتانيا	-	-	4,344	-	-	-	4,344
المغرب	-	-	25,137	-	-	-	25,137
نيجيريا	-	-	9,235	-	-	-	9,235
قطر	-	-	-	5,105	-	-	5,105
المملكة العربية السعودية	10,518	-	13,046	52,546	25,507	18,505	120,122
السودان	-	-	15,301	-	-	-	15,301
تركيا	-	54,500	36,257	-	-	-	90,757
الامارات	-	-	6,352	22,140	-	-	28,492
المملكة المتحدة	46,236	-	-	-	-	-	46,236
أخرى	-	-	2,384	-	-	-	2,384
الإجمالي	197,140	66,194	343,332	129,193	25,507	18,505	779,871

تظهر المواقع الجغرافية للموجودات الدول التي يتواجد بها المستفيدون من تلك الموجودات.

3) مخاطر أسعار الأسهم

تتعرض المؤسسة لهذه المخاطر من خلال إستثمارات في أسهم شركات وسوف يتم الإحتفاظ بتلك الإستثمارات لأهداف إستراتيجية وليس بهدف المتاجرة حيث أنه لا تقوم المؤسسة حالياً بالمتاجرة بتلك الإستثمارات. إذا تغيرت الأسعار السوقية لهذه الإستثمارات بنسبة 5 % أكثر أو أقل مما هي عليه، فإن صافي الدخل للسنة المنتهية في 29 ذي الحجة 1433هـ لن يتأثر وذلك لأنه قد تم تصنيف هذه الإستثمارات كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. إن أية أرباح أو خسائر غير محققة سوف تقيد في إحتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الأعضاء كما هو موضح في السياسات المحاسبية. إيضاح 2 (ح).

4) مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر هامش الربح من إحتمال تأثير التغيرات في هوامش الأرباح على قيمة الأدوات المالية. إن المؤسسة معرضة لمخاطر هامش الربح على إستثماراتها في الودائع السلعية والتمويل بالمرابحة. بالنسبة للموجودات المالية، تقاس عائدات المؤسسة نسبة إلى مؤشر محدد، وبالتالي تختلف تبعاً لظروف السوق.

تم تحديد تحليل الحساسية بناءاً على التعرض لأسعار الفائدة كما في تاريخ التقرير، وكذلك التغيير المحدد الذي يحدث في بداية السنة المالية ويبقى ثابتاً طوال فترة التقرير. تم إستخدام 50 نقطة أساس عند تقديم التقارير الداخلية عن مخاطر أسعار العملات إلى الإدارات الرئيسية الداخلية وتمثل تقييم الإدارة للتغير المحتمل في أسعار الفائدة.

في تاريخ التقرير، إذا كانت أسعار الفائدة أعلى/أقل بما يعادل 50 نقطة أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن صافي الدخل المؤسسة لن يتغير بشكل كبير.

ج) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

إن القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف ذو دراية ولديهم الرغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل مع أطراف مستقلة. إن القيم العادلة لموجودات المؤسسة التشغيلية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها الدفترية المقيدة في القوائم المالية. يتم تقييم القيمة العادلة للاستثمارات المالية المدرجة في السوق على أساس أسعار السوق (المستوى 1-). يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات في الصكوك على أساس المدخلات الأخرى من الأسعار المدرجة التي يتم ملاحظتها (المستوى 2-).

23 - معلومات قطاعية

حددت الإدارة مجلس المديرين كصانع القرار التشغيلي حيث أن هذا الكيان هو المسئول عن إتخاذ القرارات الشاملة حول تخصيص الموارد التنموية في الدول الأعضاء. وللتأكد من توفير الموارد اللازمة لتمكينه من تحقيق أهدافه التنموية، فإن المؤسسة تشارك بنشاط في إدارة السيولة والخزانة. ويتم تنفيذ المبادرات التنموية من خلال عدد من المنتجات المالية الإسلامية كما هي معروضة في قائمة المركز المالي و تمول مركزياً من خلال رأس مال المؤسسة. لم تحدد إدارة المؤسسة قطاعات تشغيلية منفصلة ضمن تعريف معايير المحاسبة المالية رقم 22 "التقارير القطاعية" حيث أن مجلس المديرين يراقب الأداء والمركز المالي للمؤسسة ككل دون تمييز بين الأنشطة التنموية، والأنشطة المساندة لأنشطة إدارة السيولة أو التوزيع الجغرافي لبرامج التنمية. كما أن التقارير الداخلية المقدمة إلى مجلس المديرين لا تقدم معلومات مالية محددة فيما يتعلق بأداء المؤسسة بحسب المنصوص عليه في معيار المحاسبة المالية رقم 22. ولقد تم تبيان التوزيع الجغرافي لموجودات المؤسسة في إيضاح 20.

22 - إدارة المخاطر (تتمة)

يتم تبليغ هذه السياسات بوضوح داخل المؤسسة بهدف الحفاظ على حدود مخاطر الإئتمان في إطار المعايير التي وضعتها الإدارة. إن صياغة السياسات، وتحديد سقف الإئتمان، ورصد إستثناءات الإئتمان/التعرض والمراجعة/رصد المهام يتم تنفيذها بصورة مستقلة من قبل إدارة المخاطر والذي يسعى لضمان إمتثال الإدارات المختصة بالأعمال بحدود الخطر التي وضعتها الإدارة ومجلس المديرين.

إن أحد العناصر الهامة لإدارة مخاطر الإئتمان هو إنشاء حدود التعرض لمستفيد واحد أو مدين واحد ومجموعة مدينيين مرتبطين. وفي هذا الصدد، فإن المؤسسة وضعت هيكل متطور للحدود، والذي يستند إلى القوة الإئتمانية للمستفيد/المدين.

إن تقييم أي تعرض يعتمد على إستخدام أنظمة تقييم داخلي شامل لمختلف الأطراف المحتملة المؤهلة للدخول في علاقة تجارية مع المؤسسة. عند تقديم التمويل إلى دولها الأعضاء، ينبغي على المؤسسة حماية مصالحها عن طريق الحصول على ضمانات ملائمة لعمليات التمويل وضمان أن المستفيدين المعنيين وكذلك الضامنين قادرين على الوفاء بإلتزاماتهم تجاه المؤسسة. بالإضافة إلى ما تقدم من وسائل للتخفيف من حدة المخاطر، لدى المؤسسة معايير تقييم شاملة للأطراف الأخرى وحدود مفصلة بشكل منظم للتعرض وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية.

تشير مخاطر الدول إلى المخاطر المرتبطة بالبيئات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية لبلد المستفيد. تم وضع التوجيهات لرصد حدود تعرض الدول وذلك لحماية المؤسسة ضد مخاطر لا لزوم لها. يتم تحديد حدود تعرض الدول ويتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري أخذاً في الإعتبار آخر المستجدات في الإقتصاد الكلي، التطورات المالية والتطورات الأخرى في الدول الأعضاء، ووضع علاقاتها التجارية مع المؤسسة.

ب) مخاطر السوق

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق التالية:

1) مخاطر العملة

تنشأ مخاطر العملات من إمكانية أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التأثير على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المحولة بالعملات الأجنبية، وذلك في حالة عدم قيام المؤسسة بالتحوط من التعرض لمخاطر العملات عن طريق أدوات التحوط. إن التعرض لمخاطر تحويل العملات محدود حيث إن معظم العمليات التمويلية في المؤسسة منفذة بالدولار الأمريكي، وهي نفس عملة موارد المؤسسة، أي عملة رأس المال. لا تقوم المؤسسة بالمتاجرة في العملات. ولذلك، فإنها غير معرضة لمخاطر المتاجرة بالعملات الأجنبية. تتبع المؤسسة سياسة متحفظة يتم بموجبها مراقبة تكوين محفظة العملات وتعديلها بشكل مستمر.

2) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة على مواجهة متطلبات التمويل اللازمة. للوقاية من هذه المخاطر، تتبع المؤسسة توجهاً متحفظاً وذلك عن طريق الإحتفاظ بمستويات عالية من السيولة يتم إستثمارها في النقد وما يعادله وودائع سلعية وتمويل بالمرابحة لها تواريخ إستحقاق قصيرة الأجل من ثلاثة أشهر إلى إثني عشر شهراً. تم عرض وضع السيولة لموجودات ومطلوبات المؤسسة وذلك في إيضاح رقم 19.

جدول المحتويات

ملحق رقم 1 — 75
بيانات مساهمي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

ملحق رقم 2 — 77
عمليات تمويل التجارة المعتمدة والأثر التنموي للمؤسسة في العام 1433 هـ

ملحق رقم 3 — 79
عمليات التمويل المعتمدة لصالح الدول الأقل نموا (LDMCs) في عام 1433هـ

ملحق رقم 4 — 80
مجالات برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة TCPP المعدلة

ملحق رقم 5 — 81
أجندة التغيير الخاصة ببرنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة TCPP

ملحق رقم 6 — 82
اختصارات هامة

ملحق رقم 7 — 83
بنية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الملاحق

م	العضو	إجمالي الاكتتاب	نسبة الاكتتاب	المبلغ المطلوب دفعه	نسبة المبلغ المطلوب دفعه	المبلغ المدفوع	نسبة المبلغ المدفوع
29	الأردن	1,300,000	% 0.184	1,300,000	% 0.186	1,300,000	% 0.186
30	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، الأردن	1,180,000	% 0.167	1,180,000	% 0.168	1,180,000	% 0.169
31	اليمن	1,000,000	% 0.141	1,000,000	% 0.143	990,586	% 0.142
32	بنك الصناعة و التعدين، ايران	1,000,000	% 0.141	1,000,000	% 0.143	999,408	% 0.143
33	بنك ملي، ايران	1,000,000	% 0.141	1,000,000	% 0.143	999,998	% 0.143
34	موريتانيا	1,000,000	% 0.141	1,000,000	% 0.143	332,346	% 0.048
35	بنك اي ان (إجتساد نوفين)، ايران	1,000,000	% 0.141	1,000,000	% 0.143	1,000,000	% 0.143
36	بنك كيشافارازي، ايران	1,000,000	% 0.141	1,000,000	% 0.143	1,000,000	% 0.143
37	السودان	770,000	% 0.109	770,000	% 0.110	770,000	% 0.110
38	بوركينا فاسو	750,000	% 0.106	750,000	% 0.107	750,000	% 0.107
39	الصومال	720,000	% 0.102	720,000	% 0.103	720,000	% 0.103
40	كوت ديفوار	700,000	% 0.099	700,000	% 0.100	700,000	% 0.100
41	بيت البركة التركي للتمويل، تركيا	690,000	% 0.098	690,000	% 0.099	690,000	% 0.099
42	لبنان	610,000	% 0.086	610,000	% 0.087	610,000	% 0.087
43	موزمبيق	600,000	% 0.085	600,000	% 0.086	599,990	% 0.086
44	بنك البركة، تونس	530,000	% 0.075	530,000	% 0.076	530,000	% 0.076
45	بنك تجارت (البنك التجاري)، ايران	500,000	% 0.071	500,000	% 0.071	500,000	% 0.072
46	غامبيا	500,000	% 0.071	500,000	% 0.071	500,000	% 0.072
47	بنين	500,000	% 0.071	500,000	% 0.071	500,000	% 0.072
48	جيبوتي	500,000	% 0.071	500,000	% 0.071	-	% 0.000
49	النيجر	500,000	% 0.071	500,000	% 0.071	-	% 0.000
50	أوغندا	490,000	% 0.069	490,000	% 0.070	490,000	% 0.070
51	السنغال	480,000	% 0.068	480,000	% 0.069	480,000	% 0.069
52	بنك التنمية التعاوني الاسلامي، السودان	260,000	% 0.037	260,000	% 0.037	260,000	% 0.037
53	البنك الاسلامي، السوداني	260,000	% 0.037	260,000	% 0.037	260,000	% 0.037
54	بنك التضامن الاسلامي، السودان	260,000	% 0.037	260,000	% 0.037	260,000	% 0.037
55	الجابون	220,000	% 0.031	220,000	% 0.031	220,000	% 0.031
56	الكاميرون	20,000	% 0.003	20,000	% 0.003	20,000	% 0.003
الإجمالي		707,080,000	100 %	700,413,333	100 %	698,540,646	100 %

ملحق رقم 1 – بيانات مساهمي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

رأس المال المدفوع اعتباراً من 29/12/1433هـ (14/11/2012م)

م	العضو	إجمالي الاكتتاب	نسبة الاكتتاب	المبلغ المطلوب دفعه	نسبة المبلغ المطلوب دفعه	المبلغ المدفوع	نسبة المبلغ المدفوع
1	البنك الإسلامي للتنمية	266,370,000	% 37.672	266,370,000	% 38.030	266,370,000	% 38.132
2	السعودية	120,000,000	% 16.971	120,000,000	% 17.133	120,000,000	% 17.179
3	صندوق الاستثمارات العامة، السعودية	50,000,000	% 7.071	50,000,000	% 7.139	50,000,000	% 7.158
4	الكويت	40,000,000	% 5.657	40,000,000	% 5.711	40,000,000	% 5.726
5	صندوق الاستثمارات العامة، السعودية	30,000,000	% 4.243	30,000,000	% 4.283	30,000,000	% 4.295
6	تركيا	29,150,000	% 4.123	29,150,000	% 4.162	29,150,000	% 4.173
7	ماليزيا	28,980,000	% 4.099	28,980,000	% 4.138	28,980,000	% 4.149
8	بنك تنمية الصادرات، ايران	25,000,000	% 3.536	25,000,000	% 3.569	24,858,294	% 3.559
9	مصر	12,730,000	% 1.800	12,730,000	% 1.817	12,730,000	% 1.822
10	قطر	10,000,000	% 1.414	10,000,000	% 1.428	10,000,000	% 1.432
11	نيجيريا	10,000,000	% 1.414	3,333,333	% 0.476	3,280,029	% 0.470
12	باكستان	8,430,000	% 1.192	8,430,000	% 1.204	8,430,000	% 1.207
13	بنك البركة الإسلامي، البحرين	8,180,000	% 1.157	8,180,000	% 1.168	8,180,000	% 1.171
14	الجزائر	6,080,000	% 0.860	6,080,000	% 0.868	6,080,000	% 0.870
15	بنك فيصل الإسلامي المصري، مصر	5,920,000	% 0.837	5,920,000	% 0.845	5,920,000	% 0.847
16	بروناي دار السلام	5,820,000	% 0.823	5,820,000	% 0.831	5,820,000	% 0.833
17	تونس	5,600,000	% 0.792	5,600,000	% 0.800	5,600,000	% 0.802
18	المغرب	5,100,000	% 0.721	5,100,000	% 0.728	5,100,000	% 0.730
19	بنك ميلات، ايران	5,000,000	% 0.707	5,000,000	% 0.714	4,999,994	% 0.716
20	اندونيسيا	2,060,000	% 0.291	2,060,000	% 0.294	2,060,000	% 0.295
21	بنجلاديش	2,020,000	% 0.286	2,020,000	% 0.288	2,020,000	% 0.289
22	ايران	1,920,000	% 0.272	1,920,000	% 0.274	1,920,000	% 0.275
23	البحرين	1,850,000	% 0.262	1,850,000	% 0.264	1,850,000	% 0.265
24	سوريا	1,850,000	% 0.262	1,850,000	% 0.264	1,850,000	% 0.265
25	فلسطين	1,840,000	% 0.260	1,840,000	% 0.263	1,840,000	% 0.263
26	الامارات العربية المتحدة	1,840,000	% 0.260	1,840,000	% 0.263	1,840,000	% 0.263
27	شركة البركة للاستثمار، لندن	1,610,000	% 0.228	1,610,000	% 0.230	1,610,000	% 0.230
28	ليبيا	1,390,000	% 0.197	1,390,000	% 0.198	1,390,000	% 0.199

عمليات تمويل التجارة المعتمدة والأثر التنموي للمؤسسة في العام 1433 هـ

10 موريتانيا
عدد العمليات: 2
المبلغ : 18,85مليون دولار أمريكي
القطاع: المالية والزراعة
الأثر التنموي: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإسهام في القطاع الخاص

11 المغرب
عدد العمليات: 3
المبلغ : 327,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الطاقة والصناعة والتعدين
الأثر التنموي: الدعم من أجل أسعار مناسبة للطاقة والإسهام في تنمية القطاع الخاص

12 النيجر
عدد العمليات: 1
المبلغ : 20,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الزراعة
الأثر التنموي: دعم القطاع الزراعي

13 نيجيريا
عدد العمليات: 2
المبلغ : 85,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الطاقة والمالية
الأثر التنموي: دعم قطاع الطاقة الحيوي والإسهام في تنمية القطاع الخاص

14 باكستان
عدد العمليات: 2
المبلغ : 306,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الطاقة والزراعة
الأثر التنموي: الدعم من أجل أسعار مناسبة للطاقة والإسهام في التنمية الاقتصادية

15 رواندا
عدد العمليات: 1
المبلغ : 5,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الطاقة
الأثر التنموي: دعم قطاع الطاقة الحيوي

16 السعودية
عدد العمليات: 1
المبلغ : 30,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الصناعة والتعدين
الأثر التنموي: توفير الدعم لشركات القطاع الخاص

17 سيراليون
عدد العمليات: 1
المبلغ : 5,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الطاقة
الأثر التنموي: دعم قطاع الطاقة الحيوي

18 السنغال
عدد العمليات: 1
المبلغ : 10,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الزراعة
الأثر التنموي: دعم القطاع الاستراتيجي/ السلع الاستراتيجية للدولة

19 توغو
عدد العمليات: 2
المبلغ : 40,00مليون دولار أمريكي
القطاع: المالية
الأثر التنموي: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإسهام في القطاع الخاص

20 طاجكستان
عدد العمليات: 1
المبلغ : 40,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الطاقة
الأثر التنموي: دعم قطاع الطاقة الحيوي

21 تركيا
عدد العمليات: 9
المبلغ : 292,15مليون دولار أمريكي
القطاع: المالية والطاقة والزراعة والصناعة والتعدين
الأثر التنموي: تقوية القطاع الزراعي، وتوفير الدعم للطاقة وشركات القطاع الخاص

22 الإمارات
عدد العمليات: 2
المبلغ : 20,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الصناعة والتعدين
الأثر التنموي: دعم شركات القطاع الخاص

ملحق رقم 2

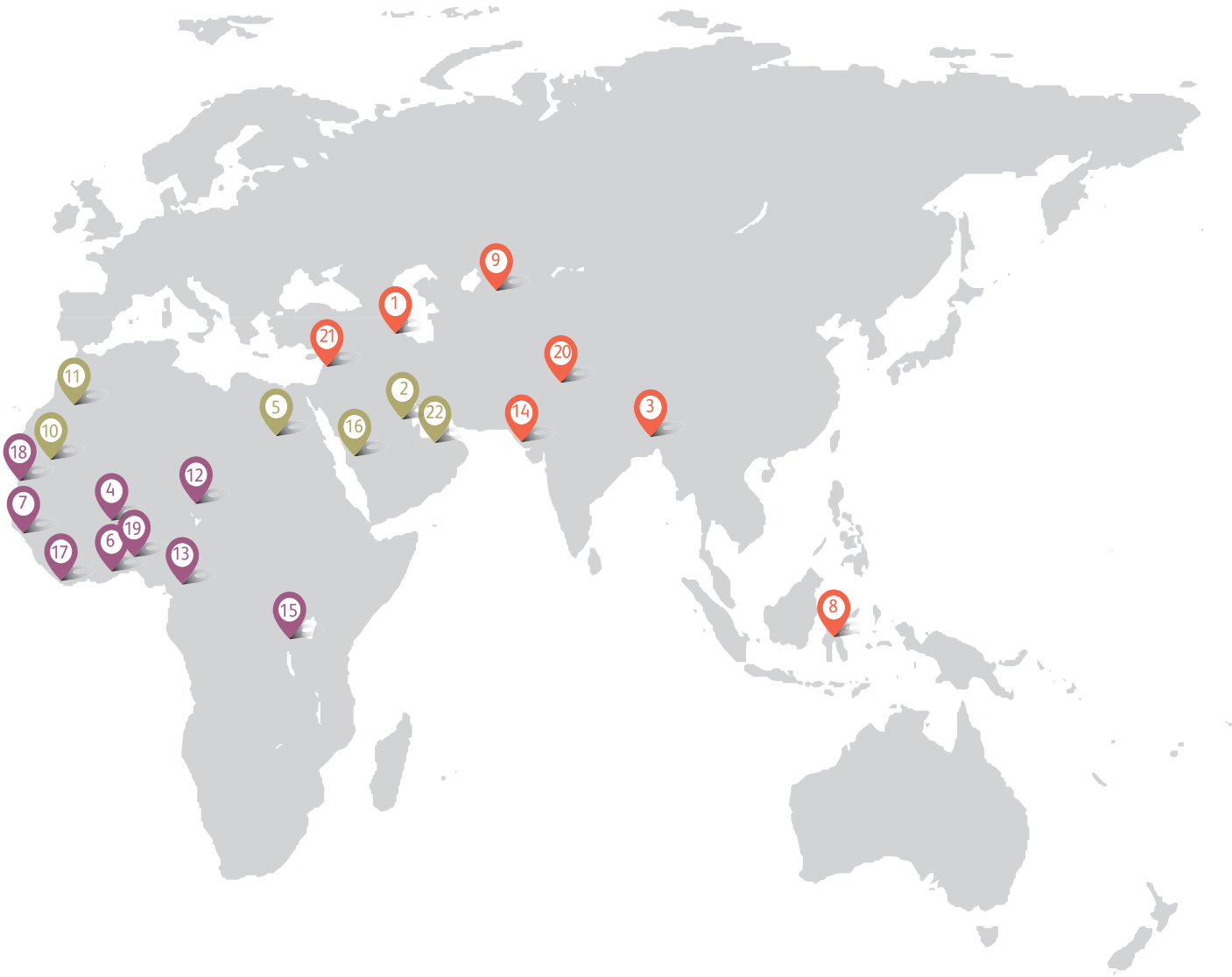

1 أذربيجان
عدد العمليات: 1
المبلغ : 1,50مليون دولار أمريكي
القطاع: المالية
الأثر التنموي: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإسهام في جهود القطاع الخاص

2 البحرين
عدد العمليات: 1
المبلغ : 10,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الصناعة والتعدين
الأثر التنموي: دعم الشركات الخاصة من أجل تعزيز القطاع الخاص

3 بنجلاديش
عدد العمليات: 8
المبلغ: 2,090.00 مليون دولار أمريكي
القطاع: الطاقة
الأثر التنموي: الدعم من أجل أسعار مناسبة للطاقة والإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي بشكل عام

4 بوركينا فاسو
عدد العمليات: 1
المبلغ : 15,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الزراعة
الأثر التنموي: دعم القطاع الاستراتيجي/ السلع الاستراتيجية للدولة

5 مصر
عدد العمليات: 7
المبلغ : 765,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الطاقة
الأثر التنموي: دعم قطاع الطاقة الحيوي، ودعم شركات القطاع الخاص، ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

6 غانا
عدد العمليات: 1
المبلغ : 5,00مليون دولار أمريكي
القطاع: المالية
الأثر التنموي: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإسهام في القطاع الخاص

7 غامبيا
عدد العمليات: 2
المبلغ : 24,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الطاقة والزراعة
الأثر التنموي: الدعم من أجل أسعار مناسبة للطاقة والإسهام في التنمية الاقتصادية

8 إندونيسيا
عدد العمليات: 5
المبلغ : 196,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الصناعة والتعدين والزراعة
الأثر التنموي: تقوية القطاع الزراعي وتوفير الدعم لشركات القطاع الخاص

9 كازاخستان
عدد العمليات: 3
المبلغ : 160,00مليون دولار أمريكي
القطاع: الزراعة
الأثر التنموي: تقوية القطاع الزراعي للدول

ملحق 4 – مجالات برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة TCPP المعدلة

سوف يصبح برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة TCPP نقطة التنسيق الأساسية داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية فيما يتعلق بالدعم الفني المتعلق بالتجارة، وسوف يعمل في ست مجالات عمل.

	مجال العمل	الهدف	الجهات المستهدفة ذات الاختصاص	التركيز الفني / التشغيلي
1	تنمية التجارة (توجه فني وتنموي)	تحديد فرص التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي والسعي لتحقيقها	• منظمات تنمية التجارة/ مؤسسات دعم التجارة القومية • مجتمع منظمة التعاون الإسلامي	• المبادرة بالقيام بالبحث في فرص التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي والقيام بالتنسيق اللازم له • بناء الشراكات الفنية الداخلية والخارجية • تنظيم وتعزيز مشاركة مجتمع منظمة التعاون الإسلامي في أنشطة المزاوجة/اجتماعات المشترين والبائعين التي يرعاها برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة TCPP
2	تسهيل التجارة (توجه فني وتنموي)	تخفيض تكلفة القيام بالأعمال بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي	• الجهات التنظيمية القومية • مجتمع الأعمال	• تحليل العوامل التي تؤثر على تكلفة المعاملات الخاصة بالتجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي
3	بناء القدرات (توجه فني وتنموي)	توسيع نطاق خدمات الدعم التجاري المتاحة لمجتمع منظمة التعاون الإسلامي وتحسين جودتها	• منظمات تنمية التجارة/ مؤسسات دعم التجارة القومية	• تنمية التعاون الفني بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي (مثل الروابط العكسية) • الخدمات الاستشارية الخاصة ببناء المؤسسات (التخطيطية منها والفنية والتنظيمية والإدارية) • التعاون الشبكي (دون الإقليمي) • بناء القدرات لمصلحة الفقراء (القدرات والتنظيم)
4	تنمية السلع الاستراتيجية (توجه فني وتنموي)	تحسين أداء القطاعات الأساسية (فيما يتعلق بالنمو المستدام، وإضافة القيمة، وتوليد فرص العمل)	• منظمات تنمية التجارة/مؤسسات دعم التجارة القومية والمحلية • مجتمع الأعمال • الزارعون/المنتجون	• تحليل • تصميم الاستراتيجيات على مستوى القطاعات • إعداد مشاريع واسعة النطاق يرعاها مانحون متعددون ويتم تمريرها وتنميتها من خلال خطة حشد الموارد
5	التأكيد على التجارة (فني وتنموي ومرتبط بمحور رئيس)	من أجل ضمان جعل تنمية التجارة محور أساس للسياسة والتخطيط الخاصين بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية ومن أجل الحصول على دعم أكبر من المانحين الدوليين لهذه الغاية	• شركاء المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة/ برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة TCPP • المانحون/ الرعاة المرتقبون • مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية • منظمات تنمية التجارة/ مؤسسات دعم التجارة القومية والمحلية • صناع السياسات القومية الخاصة بالتجارة	• تنسيق الاستشارات والدعم الفني في مبادرات المساعدة من أجل التجارة والمبادرات الأخرى المرتبطة بالتجارة داخل منظمة التعاون الإسلامي • تنفيذ خطة حشد الموارد • بدء التعاون والتنسيق مع إدارات ومؤسسات البنك الإسلامي للتنمية في تقديم الدعم الفني • القيام بأعمال التنسيق الخاصة برد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على طلبات الدعم الفني المتعلق بالتجارة والمتابعات المتعلقة بهذه الطلبات • أمانة لجنة المجموعة للقضايا المتعلقة بالتجارة • تقييم الاحتياجات/إعداد الفصل التجاري الخاص باستراتيجية شراكة الدول الأعضاء • تصميم/تنفيذ مشاريع على نطاق الدولة في سياق استراتيجية التصدير القومية • توفير الدعم الاستشاري لصناع السياسات فيما يتعلق بنظام التجارة متعدد الأطراف • زيادة الوعي – داخل القطاعين الخاص والعام– بمشكلات السياسات التجارية خاصة فيما يتعلق بالتجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي
6	دعم التمويل التجاري	تعزيز مجال التمويل التجاري الخاص بالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وتوليد الطلب على خدمات المؤسسة	• المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة • مجتمع الأعمال الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي	• القيام بعمل برامج استشارية وإرشادية وتدريبية لشركاء/الوسطاء الماليين المحليين الخاصين بالمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة • تنظيم جلسات تعريفية عن التمويل التجاري تستهدف مجتمع الأعمال الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي

ملحق3 – عمليات التمويل المعتمدة لصالح الدول الأقل نموا (LDMCs) في عام 1433هـ

(مليون دولار أمريكي)

م	الدولة	عدد العمليات	المبلغ
1	أذربيجان	1	1,50
2	بنجلاديش	8	2,090.00
3	بوركينا فاسو	1	15,00
4	غامبيا	2	24,00
5	موريتانيا	2	18,85
6	النيجر	1	20,00
7	السنغال	1	10,00
8	سييرا ليون	1	5,00
9	طاجكستان	1	40,00
10	توغو	2	40,00
إجمالي عمليات التمويل المعتمدة للدول الأقل نموا		20	2,264.35

ملحق 6 – اختصارات هامة

2SMF	تمويل المرابحة ذو المرحلتين
AFT	المساعدة من أجل التجارة
BADEA	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
BoD	مجلس الإدارة
COMCEC	اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
DC	دول نامية
GMCM	اجتماعات لجنة إدارة المجموعة
GTRC	لجنة المجموعة لحل الموضوعات المتعلقة بالتجارة
ICD	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
ICDT	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
ICIEC	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
IDB	البنك الإسلامي للتنمية
IGCF	ومنتدى تعاون مجموعة بنك التنمية الإسلامي
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
IRTI	المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
ITC	مركز التجارة العالمي
ITFC	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
L/C	خطاب الاعتماد المستندي
LDMCs	الدول الأعضاء الأقل نموا
MCPS	استراتيجية شراكة الدول الأعضاء
MoU	مذكرة تفاهم
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
ORM	إدارة المخاطر التشغيلية
PAC	لجنة تقييم المحافظ الاستثمارية
PAFTA	منطقة التجارة الحرة فيما بين الدول العربية
SIDA	الوكالة السويدية للتنمية الدولية
SMEs	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
SSA	أفريقيا جنوب الصحراء
STF	التمويل المهيكل
TCPP	برنامج التعاون التجاري و تنمية التجارة
TPS–OIC	نظام الأفضليات التجارية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
WAMEU	دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

ملحق 5 – أجندة التغيير الخاصة ببرنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة TCPP

من أجل تحقيق الأهداف التي أسس من أجلها، والوصول إلى نتائج فعالة في مجالات العمل الخاصة به، سيقوم برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة TCPP خلال السنوات الثلاث القادمة بتنفيذ أجندة تغيير شاملة ستغير من مسار البرنامج وتحول منهجه من أجل تحقيق التعاون والدعم الفنيين.

	منذ عام 1433 هـ	إلى عام 1435 هـ
1	برنامج منفصل له علاقات محدودة بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية	تحقيق التكامل التام مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والعمل كنقطة تنسيق رئيسة من أجل تقديم الدعم الفني المتعلق بالتجارة
2	برنامج سجل القليل من الإنجازات كموفر للدعم الفني	أن يعرف البرنامج بقدرته على تحفيز وتسهيل وتوفير المساعدة والدعم الفني
3	أربعة مجالات عمل "موجهة نحو التنمية"	ستة مجالات عمل خاصة "بالتنمية والتنسيق"
4	اتباع نهج تفاعلي سريع الاستجابة لدعم التجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي	اتباع نهج يتسم بالمبادرة والإجراءات الاستباقية
5	برنامج يتسم بأنشطة صغيرة غير مخططة مسبقا وغير متكررة	سجل إنجازات يتسم باشتماله على مشاريع واسعة النطاق ومتعددة المدخلات
6	"متوجه نحو الحدث"	"متوجه نحو النتائج/الأثر"
7	شبكة ضعيفة من الشركاء المحليين	شبكة قوية فعالة
8	التركيز على توفير الدعم المالي	التركيز على توفير الدعم الفني وتسهيل التعاون الفني
9	مدخلات فنية محدودة	خبرة متخصصة ومساهمة فنية في إعداد وتنفيذ المشروع
10	لا يركز على القيام بالأبحاث	برنامج بحث تطبيقي نشط يركز على فرص التجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي
11	لا توجد إرشادات فنية فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ وإدارة المشاريع	وضع إرشادات لتقييم الاحتياجات وتصميم المشاريع وإعداد استراتيجيات التصدير و"منتجات" فنية عامة أخرى لها علاقة بأنشطة الدعم الفني الخاصة بالبرنامج
12	الاعتماد على ميزانية تشغيلية داخلية المصدر	ميزانية أكبر للمشاريع تعتمد على مصادر تمويل خارجي

المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث

تأسس عام 1401هـ (1981) بوصفه ذراعاً بحثية للبنك الإسلامي للتنمية. والمعهد الإسلامي للتدريب والبحوث بما أنه عضو داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، يضطلع بمسؤولية تحويل المجموعة إلى منظمة قائمة على المعرفة من الطراز العالمي. وعليه تقع مسؤولية قيادة التنمية وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية الشاملة والديناميكية، والتي تدعم التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول الأعضاء. وطبقا لرؤية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية عام 1440هـ، فمن المتصور أن يصبح المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث مركز تميز يعمل بدور أساسي على تنمية السلع الإستراتيجية والخدمات الاستشارية في الاقتصاد والتمويل الإسلامي التطبيقي والأساسي داعما حكومات الدول الأعضاء ومؤسساتها. ومن أجل هذا الهدف، فإن المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث يقوي بشكل تدريجي أنشطة الأعمال المحورية الخاصة به في الخدمات المعرفية، من خلال البحث ومناقشة السياسات والخدمات الاستشارية الخاصة بالشريعة الإسلامية، بهدف توفير الدعم الاستشاري الكامل لمساهميه. www.irti.org

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

إن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي مؤسسة مالية متعددة الجوانب، تأسست بواسطة مجلس أمناء البنك الإسلامي للتنمية، في اجتماعه الرابع والعشرين المعقد في رجب 1420هـ (نوفمبر 1999) في جدة بالمملكة العربية السعودية. وتقدر أسهم رأس المال المصرح به للمؤسسة بـ2 بليون دولار أمريكي، بينما رأس المال المتاح للاكتتاب 1 بليون دولار أمريكي. والمساهمون فيها هم: البنك الإسلامي للتنمية و50 دولة إسلامية من الدول الأعضاء، و6 مؤسسات مالية عامة من الدول الأعضاء.

إن مهمة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي: أن تؤدي دورا تكميليا لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات التمويلية القومية في الدول الأعضاء، من خلال توفير الخدمات المالية والتمويلية لمشاريع القطاع الخاص، بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. كما توفر المؤسسة الخدمات الاستشارية للحكومات ومؤسسات القطاع الخاص من أجل تشجيع تأسيس وتوسيع وتحديث شركات القطاع الخاص وتنمية الأسواق المالية، وتبني أفضل الممارسات الإدارية وتعزيز دور اقتصاد السوق.

وتركز المؤسسة على المشاريع التنموية التي تسهم في خلق فرص العمل وتشجع الصادرات. ومن أجل تنفيذ هذه الأهداف، تخلق المؤسسة وتنمي التعاون والشراكة من أجل ترتيب التمويل المشترك والخدمات التمويلية المشتركة.
(www.icd-idb.com)

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

هي شركة متعددة الجوانب للتأمين ضد المخاطر السياسية ولائتمان الصادرات، تأسست في أغسطس من عام 1993 بواسطة البنك الإسلامي للتنمية، والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومهمتها توسيع المعاملات التجارية وتشجيع تدفق الاستثمار بين الدول الأعضاء بها. وقد حصلت المؤسسة على تقدير Aa3 من حيث القوة المالية للتأمين بواسطة مؤسسة موديز Moody's.

وتعمل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على تحقيق هذه الأهداف، من خلال توفير تأمين ائتمان الصادرات المطابق للشريعة الإسلامية وخدمات إعادة التأمين لتغطية عدم دفع مستحقات التصدير الناتج عن المخاطر التجارية (المتعلقة بالمشتري) أو غير التجارية (المتعلقة بالدولة). كما توفر تأمين الاستثمار ضد حد المخاطرة للبلدان، وعلى وجه الخصوص، مخاطر مشكلات تبادل التحويلات، والمصادرة، والحرب، والحرب الأهلية، إلى جانب مخاطر خرق العقد بواسطة الحكومة المضيفة.

في عام 1432هـ، قدمت المؤسسة منتجات جديدة، وبالتالي زادت تغطيتها للعملاء. في هذا الصدد، توفر المؤسسة خدمات تأمين الائتمان للمصدرين من الدول غير الأعضاء من خلال توفير معدات رأس المال، والمشاريع المرتبطة بالبنية التحتية، والبنود المرتبطة بالأمن الغذائي للدول الأعضاء بها على أساس انتقائي. علاوة على هذا، تؤمّن المؤسسة على السلع المحلية للمصدرين في الدول الأعضاء. www.iciec.com

ملحق 7 – بنية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة مالية، دولية أسست تبعا لإعلان النوايا الذي أصدره مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية الذي انعقد في جدة في ذي القعدة من عام 1395هـ (ديسمبر 1973م). وقد عقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمناء في رجب 1395هـ (يوليو 1975م) وبدأ البنك الإسلامي للتنمية عملياته بشكل رسمي في 15 شوال 1395هـ (20 أكتوبر 1975م).

الرؤية

بحلول عام 1440هـ، يكون البنك الإسلامي للتنمية قد أصبح بنك تنمية من الطراز العالمي، قائما على المبادئ الإسلامية، التي ساعدت بشكل كبير على تغيير شكل التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي، وساعدت على احتفاظه بكرامته.

الرسالة

إن رسالة البنك الإسلامي للتنمية هي تعزيز التنمية البشرية الشاملة، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية، والتي تنطوي على الحد من الفقر، وتحسين الصحة، والارتقاء بالتعليم، وتحسين الحوكمة، ورخاء الناس.

العضوية

إن العضوية الحالية في البنك الإسلامي للتنمية تشتمل على 56 دولة موزعة على الكثير من المناطق. والشرط الأساس للعضوية هو أن تكون الدولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي OIC، وأن تسدد الدفعة الأولى من الحد الأدنى للتسجيل في رأس المال السهمي الخاص بالبنك الإسلامي للتنمية، وأن تقبل بأي شروط أو مواد قد يقررها مجلس الأمناء.

رأس المال

طبقا للقرار الذي أصدره مجلس الأمناء في اجتماعهم السنوي الواحد والثلاثين والمنعقد في الكويت في جمادى الأولى عام 1427هـ (مايو 2006م)، فإن رأس المال المصرح به للبنك الإسلامي للتنمية قد ضوعف من 15 بليون دينار إسلامي إلى 30 بليون دينار إسلامي، وأن رأس المال المصدر تمت زيادته إلى 16 بليون دينار إسلامي عام 1429هـ (2008م). في نهاية عام 1431هـ، وصل رأس المال المصدر إلى 18 بليون دينار إسلامي، وتم اكتتاب 17.5 بليون دينار إسلامي منه. وكان رأس المال المدفوع حتى نهاية عام 1431هـ 4 بليون دينار إسلامي.

البنية

تتكون مجموعة البنك من خمس مؤسسات، هي: البنك الإسلامي للتنمية IDB، والمعهد الإسلامي للتدريب والبحوث IRTI، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ICIEC، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ITFC.

المقر الرئيس والمكاتب الإقليمية

إن المقر الرئيس للبنك الإسلامي للتنمية في جدة بالمملكة العربية السعودية، كما أن للبنك أربعة مكاتب إقليمية، في الرباط بالمغرب، وكوالا لمبور بماليزيا، وألماتي بكازاخستان، وداكار بالسنغال.

السنة المالية

السنة المالية للبنك الإسلامي للتنمية هي السنة الهجرية القمرية (هـ).

الوحدة المحاسبية

الوحدة المحاسبية للبنك الإسلامي للتنمية هي الدينار الإسلامي، وهي مساوية لواحد من حقوق السحب الخاصة والتي يقدمها صندوق النقد الدولي.

اللغة

اللغة الرسمية للبنك الإسلامي للتنمية هي اللغة العربية، كما أنه يستخدم بالإضافة لها اللغتين: الإنجليزية والفرنسية على أنهما لغتا عمل.

www.isdb.org